مجلة المهرة للعلوم الإنسانية
مجلة علمية حولية محكمة
ISSN:2707-8655 EISSN: 2707-8663
العدد الثامن
ذو القعدة ١٤٤١هـ يونيو ٢٠٢٠م

النحو بين المعيارية والدلالة

د. بشير عبد الله علي المساري*
Fadfor14@gmail.com

ملخص الدراسة:

ترتكز هذه الدراسة التي بعنوان (النحو بين المعيارية والدلالة) على مباحث وعناوين جانبية، ملخص مضمونها هو تجديد المحاولات التي سبق بها آخرون في إعادة كتابة النحو العربي بالطريقة المثلى، وبما من شأنه تسهيل النحو بتهديفه والجمع بين قواعده الجامدة والدلالات العامة، وقد سارت الدراسة على النحو التالي:

المبحث الأول: وقد اشتمل على استقراء بعض اختلالات مناهج التأليف القديم وتناقضاته، سواء على مستوى تقسيم الكلام، أو تقسيم الأبواب، أو التدرج العلمي، أو الانتقال من نظام تأليف إلى آخر.

المبحث الثاني: وقد تطرق إلى مسألة التناقض أحيانا بين المعنى النحوي الإسنادي والمعنى الدلالي العام، من مثل قولنا: (تعرض الطفل للضرب من الصغير والكبير) فالطفل في النحو فاعل وفي المعنى العام مفعول به.

المبحث الثالث: وقد اشتمل على نظام تركيب الجملة وأنواعها، وما ينبغي أن يسير عليه التركيب من جمل بسيطة قصيرة، إلى جمل بسيطة مطولة، إلى جمل مركبة قصيرة، إلى جمل مركبة طويلة، وقد تضمن محاور ذات صلة مثل التحويل والاستبدال في نظام الجملة، وذلك من تقديم وتأخير، وحذف وذكر، ومطابقة ومخالفة.

* أستاذ النحو والصرف المساعد بكلية التربية أرحب – جامعة صنعاء.

المبحث الرابع: وقد تناول الإعراب بين المعيارية وتضافر القرائن، وتمثل المعيارية نظام التأليف القديم، وتمثل نظرية تضافر القرائن نظام التأليف النحوي التجديدي (النحو الدلالي) وفيه أثبت الباحث أن الحاسم في معرفة الوظائف النحوية ليست العلامة الإعرابية وحدها ولكن جملة من القرائن الدالة.

المبحث الخامس والأخير: وقد تناول جدلية العامل النحوي وتعقيداته، وكيف أن نظرية العامل افتراضية، ومن باب لزوم ما لا يلزم، وأن الذي يؤثر في الموقع الإعرابي هو نوع التعليق بين مكونات النحو، فقد يكون الفعل واحدا وبصيغة واحدة لكن متعلقاته مختلفة، نظرا لاختلاف معاني المكونات المقابلة.

وأخيرا انتهت الدراسة بخلاصة جامعة لما سبق تناوله مع الأمثلة اللازمة ..

الكلمات المفتاحية:منهجية التأليف النحوي؛ التحليل بتضافر القرائن؛ نظام تركيب الجملة العربية؛ الاستبدال والتحويل في النحو؛ التعليق بين مكونات الجملة.

Grammar between Standard and Semantics

Dr. Basheer abdallah ali almsary

Abstract:

The current study, entitled ' Grammar between Standard and Semantics', is based on research and side addresses, a summary of its content is the renewal of attempts by others to rewrite the Arabic grammar in an optimal way, and that would facilitate grammar through guiding and combining its rigid rules and general indications. The study proceeded as follows:

The first topic indicates an extrapolation of some of the imbalances and contradictions of the old authoring curricula, whether on the level of division of speech, division of doors, scientific progression, or the transition from an authoring system to another.

The second topic addresses the issue of contradiction sometimes between the grammatical meaning of the chain and the general semantic meaning, such as our saying: (the child was beaten by the small and the adult), as the child in grammar is subject, but in the general meaning is object.

The third topic includes the system of syntax and its types, and what should be followed by the synthesis from simple short sentences, to simple lengthy sentences, to short compound sentences, to long compound sentences, and may include related axes such as conversion and replacement in the sentence system, and that from submitting, delaying, deleting, mentioning, matching and violating.

The fourth topic deals with the syntax between normative and concerted evidence, and normative represent the old authoring system, and the theory of concerted evidence represents the regenerative syntactic synthesis system (semantic syntax) in which the researcher has proved that the determinant of knowledge of grammatical functions is not the syntactic sign alone but a group of indicative indications.

The fifth and final topic deal with the dialectic of the grammatical factor and its complexities, and how the theory of the factor is hypothetical, and it is necessary for what is not necessary, and that what affects the syntactic location is the type of comment between the components of grammar, the verb may be one and in one form but its related things are different, given the difference in meanings corresponding components.

Finally, the study has ended with a comprehensive summary of what was previously discussed with the necessary examples.

Key Words: Grammatical Synthesis Methodology, Analysis of Concerted Evidence, Arabic Syntax System, Replacement and Transfer in Grammar, Comment between the Components of the Sentence.

مقدمة:

كانت اللغة العربية في مرحلة التفوق الحضاري الإسلامي شبه عالمية، وكان التسابق إلى دراسة النحو وتمثله غاية الأمم والشعوب الأخرى، غير أن النحو يشهد الآن تجافيا شديدا عن الواقع، ولم يعد سوى مجال اهتمام طلاب العلوم الشرعية الذين يأخذونه كمادة إلزامية، فلماذا هذه الانتكاسة وأين تكمن المشكلة؟ في الواقع لا تعزى المشكلة فقط إلى ارتباط ريادة نحو العربي بالتراجع الحضاري الإسلامي، بل من الجرأة العلمية القول إن عوامل كثيرة قد أسهمت في ذلك ليس أقلها أهمية منهجية التأليف التي طغت عليها المعيارية والقوالب الجامدة، ونزع القيم الدلالية منه التي تغذي الأهداف وتعززها، فصار كما لو أن النحو يدرس لذاته، والقواعد تجود لذاتها، مع هدف صغير يمكن تحقيقه ببعض المهارات التطبيقية بدون هذا التضخم في التأليف، وهذا الهدف يتمثل في اكتساب المهارة النطقية والكتابية وحسب، أي ضبط اللسان من الوقوع في الخطأ.

بمعنى آخر إذا كان النحو إنما ألف لإجادة النطق الفصيح فيكفي دراسة التغيير النحوي للكلمات المعربة بتغير الأحوال السياقية وهذا سيشمل ما تظهر عليه العلامات الأصلية والفرعية في حالاتها الإعرابية الأربعة الرفع والنصب والجر والجزم، وهي إلى جانب الإعراب التقديري وعلى المحل قليلة ويمكن تحصيل ذلك مع مهارات الإملاء في وقت ليس بالكبير.

غير أن النحو أكبر من أن يقولب في قواعد قُل ولا تقُل، بل هو القيم الدلالية أيضا التي يمكن استخلاصها من نظام تركيب الجملة وصور استبدال المكونات النحوية، وكشف ما هو حسن في الأداء وما هو أحسن، وتلك غاية تطرق إليها سيبويه أول من قعد للنحو في كتاب

جامع حيث قال :" فمنه مستقيم حسن، ومحال، ومستقيم كذب، ومستقيم قبيح، وما هو محال كذب[1] غير أن ذلك انتهى إلى قواعد معيارية جامدة وتسربت إليه التخريجات الفلسفية، والحشو وهذا ما لفت إليه النظر وحتم التجاوب مع معطيات الواقع التي تقتضي محاولة إعادة الروح إلى النحو، بإبراز النحو الدلالي أكثر من المعياري مع الاحتفاظ التام بالغايات التي من أجلها نشأ النحو ومنها سلامة النطق من الخطأ والتزام فصيح اللغة بدل اللغات المحلية (اللهجية) وهذا ما قاد إلى فكرة إعادة كتابة النحو بمنهجية جديدة ليكون اسمه (النحو الدلالي) يتغيا إخراج النحو في كتاب لا يخلو من المحاولات الجادة في التبسيط، وطبقا للتناولات التي تبرز واقع النحو بين المعيارية والدلالة الذي يتناوله هذا البحث في عناوين جانبية مختلفة، مع أمل يحدو الباحث في الشروع بمحاولة ربما غير مسبوقة لتجديد حلة النحو وتضمينه الجديد النافع والله من وراء القصد والهادي إلى سواء السبيل.

أهداف الدراسة:

تعمل الدراسة على تحقيق أهداف نحوية تجديدية أهمها:

1- تهديف النحو بالتركيز على الدلالة النحوية بالإضافة إلى معيارية الصواب والخطأ.

2- توضيح الصعوبات والاختلالات الواردة في التأليف النحوي عند التقعيد له بإغفال دور الدلالة النحوية.

3- الدعوة إلى إعادة التقعيد النحوي وبما يواكب متطلبات العصر ولغته.

4- تسهيل النحو بالتخفيف من بعض الفرضيات الفلسفية، والعلل المتكلفة.

5- تضمين الشواهد النحوية أمثلة من القرآن الكريم ومن الواقع.

6- جدولة التعليق النحوي من حيث إبراز نوع الضمائم واللواصق التي تلحق الوظيفة النحوية، للتفريق بينها وبين المواقع الأخرى.

7- إبراز الفروق الإعرابية والدلالية (القيم الخلافية) نهاية الحقول النحوية من مرفوعات ومنصوبات ومجرورات، والتفريق بين حروف المعاني بالشكل الذي يقرب للدارس معرفة خصائص كل نوع.

8- تقديم التحليل الإعرابي عن طريق تضافر القرائن.

أهمية الدراسة:

تتميز هذه الدراسة في أنها تحاول دخول مربع شبه مهجور بل ربما أمكنني القول إنه محظور ومحفوف لدى الكثير بالمخاطر ومحكوم بالفشل، وليس هذا الارتياد من باب خالف تعرف بل من باب كسر الحظر المفروض، ومحاولة فك عقدة كامنة لم يصل إليها أحد على مستوى تأليف نحوي بديل، نظرا للمهابة التي أحيط بها علم النحو، أي العقدة التي ساهمت في صعوبة النحو، ولدي يقين ذاتي بأن النحو لم ينضج حتى احترق كما يقال، ولكن لا يزال قابلا للتجديد والتحديث، وأن فك هذه العقدة لن تكون إلا بإعادة إجالة النظر مجددا ولو بخطوات جريئة لا أدري ما مدى حظوظ نجاحها ولكني أدري مع براءة القصد وسلامة النية أن لكل مجتهد نصيبا.

وفي الواقع أن ثمة محاولات قد سبقت لتغيير مسار النحو أو تعديله على أيدي علماء كبار من مثل ابن مضاء القرطبي في كتابه (الرد على النحاة) وفي العصر الحديث تأتي محاولات جادة لإعادة النظر في بعض ما يتصل بالنحو من منهجية وتقسيم وعلل وأقيسة منهم د. تمام حسان

في كتابه اللغة العربية معناها ومبناها ود. شوقي ضيف في كتابه (تجديد النحو) و(تيسير النحو التعليمي قديما وحديثا) ود. محمد حماسة في كتابه (النحو والدلالة)، ومحاولات قد نختلف معها مثل رأي د. إبراهيم مصطفى في كتابه (إحياء النحو) الذي انتهى فيه إلى القول إن العلامات الإعرابية لمجرد تسهيل الحركة، وهو ذات الشيء الذي ذهب إليه ابن مضاء، ومثله قطرب محمد بن المستنير (ت206هـ) قال أبو البقاء "قال قطرب دخل الإعراب الكلام استحسانا لأن المتكلم يصل بعض كلامه ببعض وفي تسكين أواخر الكلم في الوصل كلفة فحرك تسهيلا على المتكلم[2]. هذه المحاولات لم تصل إلى نهاية تغير مجرى النحو السائد وهو ما حفز صاحب الدراسة إلى إعادة المحاولة ربما تنجح وقد تنجح على يد محاولة أخرى لغيري تكون فتحا جديدا في عهد جديد.

على أن من الجدير ذكره في الختام أن هذه الدراسة لم تشمل كل ما يجب إعادة النظر فيه بقدر ما هي أمثلة وإشارات عامة كمحاولة لإثبات أحقية النحو في إعادة قراءة قواعده ودوام النظر في السبل الكفيلة بتيسيره مع الاحتفاظ بأهداف القدامى من تأليفه والغاية منه.

المبحث الأول: منهجية التأليف

أ- التقسيم النحوي:

الناظر في منهجية التأليف يجد أن ثمة اضطرابا لا يخطئه النظر لنأخذ مسألة تقسيم الكلام، تم تقسيم الكلمة إلى اسم، وفعل، وحرف، وأدخلوا تحت الاسم ما لا علاقة له بالاسم دلاليا وأحيانا وظيفيا، مثل المصادر، والصفات، والضمائر، والاستفهام، والظروف، وجعلوا الضابط معياريا وهو اشتراكها في بعض الخصائص مثل صحة الإسناد إلى بعضها، ودخول حروف الجر عليها، وعدم دخولها أي حروف الجر على الفعل.

ولأنه لا رابط دلالي يجمعها سنجد أن من علامات الاسم الدال على محسوس ما يقبلها البعض من تلك الأسماء الملحقة ومنها ما لا يقبلها الآخر.

والحقيقة أن هذا التقسيم قد أحدث فجوة بين الثقافة العامة وتقسيمات النحاة، فالاسم في اصطلاح الناس والمعاجم هو ما دل على معين، وهي أسماء الأعيان الأربعة الدالة على الذات لا غير وهي أسماء الإنسان، والحيوان، والنبات، والجماد، فهذه هي ما يمكن لأحدها أن يكون له اسما يميزه عن غيره، فكيف يكون نحو، (جلالة، وعظيم، وهي، وإذ، ولدى، وكيف) أسماء؟ ولا يستوعب الدارس أن نحو (إذ) الظرفية اسم!

قد يقال إنها لا تدل على معين ولكنها تدل على مسمى بواسطة السياق، وهذا صحيح وهو يدل على أنها دالة على أسماء وليست هي رموزا اسمية لمسميات، فمثلا عندما أقول (تفاحة) فكلمة تفاحة اسم أو رمز لفظي عربي لفاكهة معينة، تظهر صورتها في الذهن، لكن عندما أقول (هذه) يدل على مطلق الإشارة ولا يظهر له مسمى مشار إليه لا معنوي ولا مادي، إلا عندما أقول: (هذه تفاحة) مثلا، فكلمة هذه دالة على مسمى وليست اسما له، وما دل على مسمى ليس كما دل على معين، ولذلك جمع د. تمام حسان الإشارة، والضمير، والموصول تحت مسمى الضمائر، ونظرا لاختلاف معانيها فقد اختلفوا في تعريف الاسم حتى بلغ نحو 70 تعريفا.

والسؤال هنا هل نحن بصدد إعادة تقسيم الكلام فيلائم بعض اللغات من تقسيمه إلى اسم، وفعل، وصفة، وظرف، وحرف؟!

هذا ما ذهب إليه بعض العلماء المعاصرين، لاسيما أن إخراج ما ليس باسم عن الاسم يخرج معها وظائفها الخاصة بها ويساعد على التمييز بينها...ولكن ما رأيته رأيا يمنحنا الدلالة

ولا يشكل تخالفا جذريا مع التقسيم المجمع عليه هو أن تكون بقية الصيغ المضافة للاسم ملحقة بالاسم، حيث لا علاقة دلالية بها كما سبق وأحيانا تفترق في العمل والوظائف، فالمصدر والوصف المشتق بما يتضمنان من الحدث قد يُرفع بهما ويُنصب، وليس كذلك الاسم الدال على ذات، يجلي هذا ما نجده من اختلاف في تعريفات أقسام الكلمة على النحو التالي:

- الاسم ... ما دل معين وهو ذات حسية، بدون واسطة، ومنهم من يعرفه أنه ما دل على مسمى بذاته مثل: زيد، وكتاب، وشجرة، وبحر.
- المصدر ...ما دل على الحدث و(هو معنى) مثل: كتابة.
- الصفة المشتقة ... ما دل على موصوف بالحدث مثل: كاتب، ومكتوب.
- الفعل ... ما دل على حدث مقترن بزمن مثل: كتب.
- ضمير الاسم ... ما دل على مسمى مثل: هذا، هو، الذي.
- ظرف الحدث ...ما دل على مسمى لزمان أو مكان مثل إذ، وحيث.
- الحرف...ما دل على معنى في غيره مثل: إلى، ولن.

وفي جدول التعليق سنجد على سبيل المثال وظائف مهام الاسم وملحقاته توزعت بحسب معانيها على الوظائف التالية:

- فحق المفعول معه، والتمييز أن يأتيا اسما جامدا دالا على محسوس، وقد يأتيان معنى.
- وحق المفعول المطلق، والمفعول لأجله أن يأتيا مصدرا.
- وحق الخبر، والحال، والصفة أن تأتي وصفا مشتقا.

- وحق المفعول فيه أن يأتي من الظروف الملازمة للظرفية.

- وحق المبتدأ، والفاعل، والمفعول، أن تأتي من واحد مما سبق (عدا الظرف الملازم للظرفية).

من هنا فالتعريف لا يقيد بدخول حرف الجر، أو أل، أو الإضافة، أو التنوين، بل بالعمل ونوع التعليق الذي يقوم به الاسم أو الملحق بالاسم.

ب- عدم الاتفاق على منهجية موحدة في النحو المعياري القديم:

من مظاهر الصعوبات النحوية هو الاضطراب في طريقة التأليف النحوي لذا يحتاج الأمر إلى جهود من علماء النحو في التزام أفضل طريقة منهجية للتأليف، ذلك أن التأليف قد اتخذ غير منحى وعلى النحو التالي:

1 - لا نجد النحاة قد اتفقوا على خطة منهجية موحدة لتأليف النحو مجمع عليها، هل يكون التأليف على أساس الوظائف النحوية، أم على أساس الأساليب التعبيرية، أم على أساس الإعمال؟ فقد اختلط هذا بهذا فنجد عناوين أسلوبية إلى جانب عناوين وظيفية، إلى جانب عناوين إعمال، فالأسلوبية مثل باب التعجب، باب الإغراء، باب التحذير، باب الاستثناء، باب النداء، وهي جميعها وظيفيا (مفعولات به) في الإعراب، ثم نجد المفعول به عنوانا مستقلا فيوهم الطالب أن هذا غير هذا، والعجيب أن ابن مالك - رحمه الله- لم يذكر المفعول به في الألفية نهائيا، واكتفى بالحديث عن التعدية وهو ما يعني أنه دخل إلى الوظيفة من باب الإعمال أي العامل وليس الوظيفة، وسنجد لمنهجية العامل جزءا من التأليف مثل إعمال اسم الفاعل.. إعمال المصدر...عمل إن وأخواتها...عمل كان وأخواتها...الخ.

والرأي أن تكون الأساليب المنصوبة على المفعولية متصلة بالمفعول به كملحقات له لا منفصلة عنه، وكذا باب المدح والذم تكون في باب المبتدأ كصورة من صور تراكيبه.

كما الرأي أن يكون التبويب على أساس الوظائف من مرفوعات إلى مجرورات إلى منصوبات بما أن أول هدف للنحو هو استقامة النطق وإعرابه.

2- هناك أبواب غير موجودة مثل إعراب أسماء الاستفهام فلم يتم العناية بها كالأسماء المبنية الأخرى مثل الأسماء الموصولة، وأسماء الإشارة، وأسماء الشرط، بل ستجدها متناثرة في أبواب النحو لذا أزعم أن معرفة إعراب أسماء الاستفهام من آخر ما يتوصل إليها طالب العلم لأنها غير مجموعة في باب مستقل.

3- سنجد النحاة قد توسعوا جدا في أبواب تراثية غير عملية مثل التصغير، والترخيم، والندبة، والتنازع، وأهملوا بشكل كبير أبوابا على قدر من الأهمية، وتركوها للصرف مثل المصدر، والمشتقات التي هي من أكثر المكونات النحوية تأثيرا وتأثرا في النحو فهي قد تأتي عاملة وقد تأتي معمولة، وتدخل في أبواب كثيرة من أبواب النحو وما لم يلم بها الدارس يظل سيره في النحو أعرجا بلا استقامة ومختلا بلا إتقان.

نخلص إلى القول إن مما يهدف إليه النحو الدلالي هو التزام أفضل مناهج التأليف والتقليل من أبواب لا يحتاج إليها الدارس كثيرا وتضمين أبوابا أغفلت في كتب النحو.

ج- غياب التدرج العلمي ووجود الاستطراد والحشو:

لا أزال أذكر سؤالا في أحد الصفوف الأولية يقول للتلميذ: استخرج الفاعل من المثال التالي: (طار قلبي شوقا). فهل التلميذ يعرف المجاز؟ ثم (قلبي) فاعل مركب إضافي لا توجد

عليه علامة ظاهرة فكيف سيهتدي إليه؟ لذلك من الصعوبات النحوية عدم التزام التدرج العلمي من السهل إلى الصعب، ومن البسيط إلى المركب، ومن المحسوس إلى المجرد، على أن ذلك ليس هو كل القصة فلدينا الاستطراد والحشو وكما تجد ذلك في النقاط التالية:

1 – من غير الملائم البتة لمن هم طلاب علم غير متفرغين في عصرنا هذا أن يقرر لهم كتاب نحوي قديم لماذا؟ لأن المؤلفات تختلف من مصادر ومراجع ومناهج، فالمصادر لا تؤلف لطلاب علم بل للعلماء، والكتب القديمة هي مصادر للعلماء؛ ولذلك كان المؤلف يؤلف النحو وهو يخاطب العلماء لا طلاب العلم غالبا، وهذه قضية مهمة فيضَع كل مهاراته اللغوية، والفلسفية، ويسرد المصطلحات والاختلافات ويضمن كتابه الغريب، والشاذ، والمهجور، والوحشي، من الكلام دون شرح واف لطلاب علم، ولا يهتم غالبا بالتوقف عند كل كلمة ومصطلح وشرحه، ولا مراعيا التدرج الوظيفي بل ربما تناول في الصفحة الأولى – استطرادا– مسألة من الكتاب ما حقها أن تكون آخر ما يمكن تناوله من الوظائف، وما يلبث بعضهم أن يدخل في جدل المدارس النحوية فيها لأن في ذهنية التأليف طرفا آخر عالم.

ولاشك أن بعضها أسهل من بعض فمثلا كتاب شرح شذور الذهب لابن هشام – رحمه الله– سهل ومبسط بعكس مغني اللبيب للمؤلف نفسه، نعم بعض الكتب المنهجية الحديثة حاولت التبسيط لكن تعوزها الجرأة في مزيد من التهذيب والتشذيب والتخلص من بعض الأبواب والعلل والأقيسة التي هي من باب لزوم ما لا يلزم.

2– هناك بعض الترف النحوي الظاهر، فمثلا المفعول لأجله من أسهل الأبواب لكنه يوضع له شروطا كثيرة لا يصح تسميتها شروطا؛ لأنها من باب ما خرج عن هذا الباب فليس منه، والواقع ما خرج عن الباب لا يعنينا، ويقولون إذا لم تتوافر تلك الشروط في المفعول لأجله

يجب أن يجر بحرف الجر، وكان يغني عن هذه الشروط قاعدة: كل ما تضمن معنى السببية وجر بحرف الجر فليس مفعولا لأجله وانتهى.

3- بعض الصيغ النحوية تضمنت نوعا من التوصيف الحدي فمثلا كلمات ساعة، ويوم، وليل، ونهار، ووقت، ليست ظروف زمان ولكنها أسماء قد تشغل وظيفة ظرف الزمان، إنها مثل أي اسم قد يكون مبتدأ أو فاعلا أو مفعولا وبحسب السياق، ولكنها ظهرت كما لو أنها تشغل هذه الوظيفة فقط، ولذلك إذا قلت للطالب أعرب: (هذا يوم فضيل) كثيرا ما يقول إن (يوم) ظرف زمان لأنه درسه في باب المفعول فيه.

ولأن هذه الأسماء أُلحقت بالظرف صار النحاة يقسمون الظروف إلى ظروف زمان متصرفة وغير متصرفة، معدودة ومحدودة، ومبهمة ومختصة، وهذه تبويبات لا داعي لها؛ لأن ما يجب أن يطلق عليه اسم ظرف هي تلك الظروف الثابتة التي وظيفتها الظرفية وحسب مثل: الآن وإذ وإذا ومتى وأين وحيث...الخ التي لا تجاوز الظرفية، ولا يمنع من إيراد أمثلة على الأسماء التي تحمل وظيفة الظرفية ولكن لا يصح أن تسمى صيغها ظروفا فهذا تداخل وخلط.

وبالمحصلة ما هو من أهداف النحو الدلالي توخي علمية السير، ودقة المصطلح، والتخلص من الحشو والترف النحوي، تضييقا لظاهرة الصعوبة مجال شكوى طلاب العلم.

د. عدم انتظام منهج التأليف الداخلي القديم:

*الاختلاف في الإعراب في منهجية التحليل القديم:

- هناك اختلاف في منهجية التحليل الإعرابي، فنحن نقول في إعراب: (محمد مجتهد) محمد: مبتدأ، فنأتي بالوظيفة النحوية دون الإشارة إلى نوع الاسم، لكن حين نعرب الأسماء

المبنية مثل: (هذا مجتهد) أو (أنت مجتهد) نبدأ بنوع الاسم ونقول هذا: اسم إشارة، أو ضمير منفصل ثم نأتي بالموقع الإعرابي، وحقيقة لم أقف على علة وجيهة تفرق بين اختلاف ترتيب الإعراب، مع أن الأوفق البدء بالوظيفة النحوية ثم العلامة وليس بالتقسيمات الصرفية، وبسبب هذا الاختلاف يأتي الطالب يعرب هذا يقول هذا: اسم إشارة دون أن يكمل وظيفته وعلامته، لأنه توهم أن هذا هو حده الإعرابي.

***التوسع والتكرار في الإعراب:**

لماذا لابد من السرد الطويل في الإعراب؟ ألا يكفي أن نقول: (فاعل مرفوع بالضمة) (حال منصوب بالفتحة)، فهذا يثبت الموقع والحركة وبهما يتحقق الغرض، ولا حاجة للقول: فاعل مرفوع وعلامة رفعة الضمة الظاهرة على آخره وأحيانا نأتي بعلة غياب العلامة فيطول السرد ويتكرر هذا القالب الإعرابي في كل إعراب، مما يجعله معقدا وحشوا ولزوم ما لا يلزم.

***الاشتراك اللفظي في بعض المصطلحات:**

- هناك مشترك لفظي في بعض المصطلحات وأحيانا ترادف وكل مصطلح وظيفي يدرس على حِدة مما يربك الطالب .. مثل ظرف مكان، اسم مكان.. ظرف زمان، اسم زمان .. فعل قاصر (فعل لازم) مقابل لازم الإضافة .. إضافة لفظية، إضافة لفظ .. إضافة معنوية، إضافة معنى.. مفعول به، اسم مفعول ..فاعل، اسم فاعل.. فعل، اسم فعل.. مصدر، اسم مصدر...حرف مصدري .. ومنهم من يقول مفعول مطلق وآخر مصدر.. صفة (نعت) صفة مشبهة .. صرف، تصريف، متصرف، ممنوع من الصرف، منصرف .. الخ

مثل هذه المصطلحات المتداخلة شكلا ومعنى يجب إزاءها التالي:

- تدريسها والتفريق بينها كعلم وعدم القفز من مصطلح إلى آخر دون تفريق.

- اعتماد بعض المصطلحات وترك مرادفه مثل اعتماد (فعل قاصر) بدلا من فعل لازم، لأنه أدق ولأن لازم يتداخل مع مصطلح لازم الإضافة، وتغيير مصطلح الصفة ليكون النعت بدلا عنها، ونحن عندما نقسم النعت نقول نعت حقيقي ونعت سببي ولا نقول صفة حقيقية وصفة سببية، وتتحول المشتقات اسم الفاعل، واسم المفعول، إلى (صفة الفاعل)، و(صفة المفعول)، و(صفة المبالغة)..الخ لأنها في الواقع صفات.

*** قصور في أمثلة الاستشهاد في النحو المعياري القديم:**

- يغلب عليها الطابع العنفي أكثر من اللغة الذوقية مثل ضرب قتل ومشتقاتها.

- يغلب عليها الطابع الذكوري حيث لا وجود لأمثلة صيغت للاسم المؤنث إلا في أبواب خاصة كتأنيث الفعل وتذكيره وجمع المؤنث السالم.

- غلبت الشواهد الشعرية والأمثلة القديمة على الأمثلة القرآنية ولغة الواقع حتى المناهج الجديدة لغة الواقع المنطوق الفصيح مغيب فيها، مثل (عالجنا الموضوع ثقافيا وتربويا) كمثال على الصفة النائبة عن المفعول المطلق، والقليل من أوسع للغة الواقع حيزا مهما من مؤلفه مثل النحو الوافي للأستاذ عباس حسن كان نموذجا جيدا في ذلك.

قد تأخذ بعض اللغات الشاذة أو اللغات نادرة الاستعمال حيزا من الشرح والتوضيح والاختلاف وتعديد صورها، مثل (ما تأتينا فتحدثنا) فلها عدة تخريجات واختلافات، مع أنها عمليا قد لا تستعمل وإن استعملت على معنى خاص فإن السياق يعين على المراد بالتمثيل، فالنحو ليس فقط للأمثلة المعلبة والجاهزة بل واللغة المنطوقة، لذا لا يصح أن تشغل ذهنية الطالب فيما لا طائل من ورائه.

المبحث الثاني:تخالف المعنى النحوي والمعنى العام أحيانا في النحو المعياري

❋ التوفيق بين المعنى النحوي والمعنى الإعرابي:

ارتكز التحليل الإعرابي أحيانا على توصيف المكونات النحوية في الجملة معزولة عن بعضها ثم معزولة عن السياق، فقد يكون الفعل مثلا منفيا أو مسندا إلى غير ما يقوم به نيابة ولكن النحو لا ينظر في التفريق بين الجملة الخبرية مثبتة أو منفية أو مسند إلى فاعل أو إلى ما هو مفعول به في الأصل كمثال:

- ما فعل الطفل شيئا. التوفيق بين المعنى النحوي والمعنى الدلالي يعرب الطفل فاعلا في الإسناد منفيا في المعنى.

-تعرض الطفل للضرب من الصغير والكبير. يعرب الطفل فاعلا في الإسناد مفعولا به في المعنى.

- انكسر الزجاج. الزجاج فاعل في الإسناد مفعول به في المعنى.

- كُسر الزجاج. الزجاج نائب فاعل في الإسناد مفعول به في المعنى.

❋ اختلاف زمن الصيغة مع زمن السياق:

ركز النحاة – رحمهم الله تعالى- كثيرا على معنى الصيغ مجردة عن سياقاتها، وهذا ما انتفى مع النحو الانسجام التام من قبل الدارسين، فمثلا قسموا الأفعال إلى ماض دل على زمن مضى وانقضى، ومضارع دال على الحال والاستقبال، وأمر دال على حدوث الفعل بعد زمن التكلم، غير أن السياقات لها كلمة أخرى نعطي لذلك بعض الأمثلة وعلى النحو التالي:

❋ الماضي: منه:

- منقطع مثل: نجح زيد.

- ماض دل على الاستمرار بسياق الحال مثل: (مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَى) [النجم:2] (.. وَمَا كُنتَ تَتْلُو مِن قَبْلِهِ مِن كِتَابٍ وَلَا تَخُطُّهُ بِيَمِينِكَ إِذاً لَّارْتَابَ الْمُبْطِلُونَ) [العنكبوت : 48] (.. وَكَانَ اللّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ مُّحِيطاً) [النساء : 126].

- ماض دل على المستقبل بسياق الحال: (أَتَى أَمْرُ اللّهِ فَلاَ تَسْتَعْجِلُوهُ ..) [النحل : 1] (وَإِذْ قَالَ اللّهُ يَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ أَأَنتَ قُلتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَهَيْنِ مِن دُونِ اللّهِ ..) [المائدة: 116] هذا يوم القيامة.

- ماض دل على المستقبل بالشرط: (إذا جاء زيد أكرمه).

***المضارع منه:**

- مضارع مقلوب إلى الماضي بلم: (لم يحضر زيد).
- مضارع مستمر بلما: (.. وَلَمَّا يَأْتِكُم مَّثَلُ الَّذِينَ خَلَوْاْ مِن قَبْلِكُم ..) [البقرة : 214]
- مضارع دل على المستقبل بسين وسوف (سآتيك سوف آتيك).
- مضارع دل على التأبيد بلن: (لن تراني).
- مضارع دل على الدوام: (.. كُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ) [الأنبياء : 33].

كيف نقنع الدارس كمثال أن الفعل الماضي المنفي والمضارع المنفي في قوله تعالى :(وَمَا **كُنتَ** تَتْلُو مِن قَبْلِهِ مِن كِتَابٍ وَلَا تَخُطُّهُ بِيَمِينِكَ إِذاً لَّارْتَابَ الْمُبْطِلُونَ) [العنكبوت : 48] أنه دال على الاستمرار، في حين أن الإعراب إنما يراعي التقسيم الثلاثي المعروف للفعل، فيظل التساؤل الحائر باقيا، وقد تدخل أفكار ضالة في تفسير الآية مثل أن النبي كان أميا فيما مضى ثم

صار غير أمي؛ لأن ذلك ماض مضى وانقضى، فيسقط المعنى الصيغي على المعنى السياقي، وهذا يشير إلى أهمية التركيز على اختلاف معاني الزمن في السياقات المختلفة بعد سردها في أبواب الأفعال.

*** الفرق بين الأفعال وشبه الأفعال في دلالة الحدث:**

ربطت الأفعال في كتب النحو عند تعريفها بالزمن، ماض، مضارع، أمر مع أن الحدث هو الأصل والزمن ظرف له.

فما الفرق بين الأفعال وشبه الأفعال في الدلالة على الحدث من حيث صيغتها التي وضعت لها لا من حيث سياقاتها المختلفة، حيث لايزال للسياق توجيهاته.

- الفعل الماضي يدل على حدث منقطع.
- الفعل المضارع يدل على تجدد الحدث واستمراره.
- فعل الأمر يدل على طلب إيقاع الحدث.

الأسماء المشبهة بالفعل:

- المصدر مثل: (قيام واستخراج) يدل على مجرد الحدث.
- اسم الفاعل مثل: (قائم ومستخرَج) يدل على موصوف بحدث متصل من غير تجدد.
- الصفة المشبهة باسم الفاعل مثل: (نبيل وشجاع) يدل على مصوف بالحدث صفة متصلة ثابتة.

وهذا التفريق لا يتوقف عنده النحو على أهميته.

***فروق دلالية تركيبية بحسب نوع الحدث وتجدده:**

بناء على التقسيمات السابق فرق في معنى حدث الأفعال وشبهها من حيث انقطاعه، وتجدده، وانتقاله، وثبوته بين الفعل واسم الفاعل، والصفة المشبهة الأمر الذي يحتم دخول هذه الفروق في التناول النحوي، إنه روح النحو الذي افتقده وبسبب غيابه بات جافا عقيما، فلنر مثلا الفرق في الإخبار بهذه المكونات النحوية تقول:

- طرحك أخطأ. (أخطأ) ماض دل على حدوثه مرة واحدة.
- طرحك يخطئ. (يخطئ) مضارع يتجدد شيئا فشيئا.
- طرحك خطأ. (خطأ) مصدر حدث ثابت بمعنى هو الخطأ نفس، كقوله تعالى: (وَجَآؤُوا عَلَى قَمِيصِهِ بِدَمٍ كَذِبٍ ..) [يوسف : 18] أي هو الكذب بعينه.
- طرحك خاطئ. (خاطئ) صفة فاعل متصلة غير متجددة شيئا فشيئا.

وفرق في الخبر بين:

- سيرتك فاجرة. (فاجرة) صفة فاعل متصلة غير متجددة شيئا فشيئا.
- سيرتك فجور. (فجور) مصدر حدث ثابت بمعنى هو الفجور نفسه.

وفرق بين:

- الخطيب ينطلق لسانُه. (ينطلق) مضارع يتجدد شيئا فشيئا.
- الخطيب منطلق لسانُه. (منطلق) صفة فاعل متصلة غير متجددة شيئا فشيئا.
- الخطيب منطلق اللسانِ. (منطلق اللسان) صفة مشبهة متصلة ثابتة.

وبسبب جامع الصلة بين الأفعال وهذه الأسماء وتناوبها في المواقع نجد المولى تعالى قد زاوج بينها في الآية الواحدة مثل: (أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَافَّاتٍ وَيَقْبِضْنَ ..) [الملك : 19] عطف الفعل يقبضن على اسم الفاعل صافات، فلم يقل صافات وقابضات، ولا يصفين ويقبضن، بل صافات ويقبضن؛ وذلك لأن صف الجناحين هو الثابت الأصل فأتى باسم الفاعل، بينما قبضها هو الفعل العرض المنتهي فلاءمها الفعل. ومن ذلك قول الله: (.. سَوَاء عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنتُمْ صَامِتُونَ) [الأعراف : 193] لأن الدعوة حدث عارض بينما الصمت هو الثابت الأكثر في الإنسان.

هذا ولا جامع صلة بين الأفعال والأسماء الدالة على الأعيان، مثل زيد- زينب- بحر- جبل - شجر، فهذه غير متضمنة لحدث ولا لزمن، وإنما الصلة بين الأفعال وما اشتق منها، فيما النحو ينظر إلى أسماء الحدث (الصفات) كالأسماء الجامدة في أنها تشغل معنى نحويا وكفى.

المبحث الثالث: الربط الأفقي بين الأبواب

أولا- الاهتمام بالمركبات النحوية بدل المكونات المعزولة:

يهتم النحو بالموقع الإعرابي أكثر من التركيب، فبدا من صعوبات النحو أن نظام تفكيك الجمل غير ممنهج، هل يبدأ من الجزء إلى الكل، أم من الكل إلى الجزء؟ فلا يعرف الدارس كيف يتعامل مع الجمل مختلفة الصور، ومن الضرورة بمكان فتح باب لتقسيم الجملة بحسب دلالاتها التركيبية إلى:

1بسيطة قصيرة 2- بسيطة مطولة 3-مركبة بسيطة 4-مركبة مطولة.

وإليك الأمثلة وطريقة التحليل:

أ- **جملة اسمية بسيطة** نحو:

- (هذا قائم) مبتدأ-خبر

ب- جملة اسمية مركبة (هذا أبوه قائم) مبتدأ- مبتدأ ثان- خبر المبتدأ الثاني والجملة من المبتدأ الثاني وخبره خبر المبتدأ الأول.

كيف نعرف أن الجملة مكونة من جملتين كبرى وصغرى؟ نعرف ذلك من خلال الروابط التي أهمها الضمير، فالجملة المركبة من جملتين فأكثر نتعرف عليها بفصل كل جملة تفيد بمسنديها فائدة يحسن السكوت عليها، ونحول الضمير العائد المتصل بالجملة الثانية إلى اسم لأنه رمز له واختصار، وهذا مهم جدا في التحليل، فأصل هذه الجملة كبرى وصغرى:

[هذا - (أبوه قائم)] جملتان من: مبتدأ-مبتدأ ثان/خبر الثاني، لأن الضمير الرابط هو رمز للاسم الظاهر فالجملة الصغرى مستقلة على تقدير (أبو هذا قائم).

ج- جملة اسمية مركبة من متعدد:

- [هذا الناجح أخوه كلمني] هذه جملة مركبة من عدة جمل كالتالي:

1. [(هذا الناجح) أي الذي نجح (أخوه كلمني)] استئنافية بتحويل المضمر إلى مظهر. أخو هذا كلمني.
2. [(هذا الناجح أخوه- كلمني)] جملة (كلمني) على تقدير إظهار الضمير المستتر كلمني هذا.

وهذه الجمل الإعرابية مطلوبة دلاليا ونحويا، ومن يملك استخراجها دون معرفة هذا النظام في التحليل؟ ولا يحصل عليها الدارس إلا بجهود ذاتية فردية أكثرها مصادفات.

د- جملة اسمية بسيطة مطولة:

- قال تعالى (نَّ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ وَاخْتِلاَفِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَالْفُلْكِ الَّتِي تَجْرِي فِي الْبَحْرِ بِمَا يَنفَعُ النَّاسَ وَمَا أَنزَلَ اللّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِن مَّاء فَأَحْيَا بِهِ الأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَبَثَّ فِيهَا مِن كُلِّ دَآبَّةٍ وَتَصْرِيفِ الرِّيَاحِ وَالسَّحَابِ الْمُسَخِّرِ بَيْنَ السَّمَاء وَالأَرْضِ لآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ) [البقرة : 164].

الجملة المفيدة فائدة يحسن السكوت عليها دون أي زيادة هي: (في خلق السماوات آيات) هذه نواة الجملة الاسمية التي هي المبتدأ والخبر، والباقي مكملات جملة من متعاطفات ومتضايفات وأدوات توكيد، والجملة الاسمية تبدأ باسم وكونها بدئت بحرف جر (في خلق السماوات آيات) دل على وجود تأخير للمبتدأ، إذن الأصل آيات في خلق السماوات. فآيات في الآية اسم إن مؤخر، وشبه الجملة خبر مقدم.

بدون عرض هذه الصور التركيبية سيتوقف قريب العهد بالنحو عند تحليل مكونات الجملة الاسمية في نحو الآية الكريمة.

ه- جملة فعلية بسيطة مطولة:

- (انطلق صباح اليوم والناس في مزارعهم ومتاجرهم صاروخ فضائي لاستكشاف حالات المناخ وتلوث البيئة).

نواة الجملة التي تفيد فائدة يحسن السكوت عليها هي (انطلق صاروخ) والبقية قيود لمعناها العام فهي بسيطة ولكن طويلة.

و- قد يكون لركني الجملة متعلقات لا يمكن فصلها مثل:

(من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه) فيعاد ترتيبها ذهنيا فقط فيقال: ترك المرء مالا يعنيه - من حسن إسلامه.. فترك مبتدأ مؤخر ...الخ من حسن ... خبر مقدم، وتبقى المتعلقات من غير فصل نواة جملة لأن النواة لها ضمائم لا تنفك عنها.

نتحصل مما سبق على إمكانية اكتساب مهارات تحليلية عن طريق دراسة أمثلة، فيسهل تحليل جمل متداخلة بلواصق إضافية كالآية التالية: (إِنَّنِي أَنَا اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدْنِي وَأَقِمِ الصَّلاَةَ لِذِكْرِي) [طه : 14] فنقسمها إلى ثلاث جمل (أنا الله) (لا إله إلا أنا) (اعبدني).

ويتم التطرق إلى أنواع الجمل وهي: ابتدائية - استئنافية - حالية - نعتية – مفسرة- منصوبة على المفعولية – اعتراضية...إلخ

ثانيا- التأليف عن طريق التحويل والاستبدال في النحو الدلالي:

أ- استبدال المكون النحوي والعلامة الإعرابية.

يعتمد منهج التأليف السائد الطريقة الرأسية وحسب فيدرس الباب بمعزل عن الأشباه والنظائر فيختلط على الدارس حين تتكرر حالة الرفع مثلا أو النصب لصيغة بنائية في وظائف نحوية مختلفة.

فعلى سبيل المثال ما الذي يجعل كلمة (امتثالا) متعدد الوظائف في سياقات استبدالية مختلفة مع أنها صيغة بنائية واحدة، وصيغة الفعل ما سمي بالعامل صيغة ماض، ولكن المعاني النحوية مختلفة؟ إن للفعل معان مختلفة فنقول إن المتعدي يتطلب مفعولا، وإن أفعال المطاوعة

وما دل على خلقة أو ألوان، تتطلب فاعلا وحسب، وما دل منها على مفاعلة اشترك فيها فاعلان، ومنها ما يقع (على) ومنها ما يقع (في) ومنها ما يأتي مشتركا، وليس فقط أفعال ناسخة تحتاج إلى اسمها وخبرها فلايزال لبقية الصيغ معان، وهو ما يعني أن العامل غير حاسم، ووجدنا إزاءها العلامة الإعرابية محايدة كقرينة لفظية، لأنها لا تساعدنا إلا على التفريق بين ما هو مرفوع أمام ما هو منصوب، وليس بين الحقل النحوي الواحد، وهذا يحتم في النحو الدلالي البحث في نوع العلاقات الدلالية بين متعلق وآخر وعلى نحو ما تبينه الأمثلة التالية:

١- استبدال دلالة صيغة العامل:

- امتثل زيد امتثالا مفعول مطلق أكد وقوع الفعل.
- جاء زيد امتثالا مفعول لأجله بين سبب وقوع الفعل.
- وجدت في الناس امتثالا مفعول به وقع عليه الفعل.
- أصبح الحضور امتثالا خبر أصبح (خبر أصبح).
- رأيت المجيء امتثالا مفعول ثان لأن الفعل رأى قلبي.
- ازداد الطلاب امتثالا تمييز لإبهام الفعل ازداد.

وتقول:

- عرف المدير إهمال العمال (إهمال) مفعول به.
- استفز المدير إهمال العمال (إهمال) فاعل

لأن الإهمال في المثال الأول لا يأتي من فعل ك (عرف)..فأولى بتعلقه أن يتجه إسنادا إلى المدير.

والمثال الثاني لا يقع فعل نحو (استفز) على الإهمال فأولى به أن يتجه إسنادا إلى الإهمال ويتجه في المفعولية إلى المدير.

ومثله:

- قبلت أخاك راضيا (صاحب الحال التاء) وقد يصرفه السياق إلى الأخ.
- وجدت أخاك راضيا (صاحب الحال الأخ).

لأن قبول المتكلم جاء مقترنا بالرضا .. بينما في المثال الثاني الأخ مبحوث عنه فهو موضع الاهتمام فالفضلة أولى بتبيين حالته.

= اتجاه تعلق الفضلة:

- نبهت زيدا غافلا. (غافلا) حال من زيد.
- نصحت زيدا مخلصا. (مخلصا) حال من المتكلم المرموز له بالتاء المبنية على الضم.

السبب أن التنبيه لا يأتي من غافل ولأن الإخلاص جانب قلبي والحكم عليه يكون من المتكلم العالم بنفسه وليس الجاهل بنفس غيره.

٢- استبدال دلالة صيغة المعمول:

مع أن الفعل واحد (أقبل) إلا أن المعاني النحوية مختلفة وذلك لاختلاف معنى المتعلق بالفعل بين المكونين النحويين، ونوع الوظيفة التي تسفر عن تعليق مكونين تعليقا خاصا، وهذه الخصوصية تأتي من معاني المتعلق والمتعلق به لاختلاف معاني جمودها واشتقاقاتها، وليس القول بأن الفعل عامل في النصب هو الحاسم في المعنى النحوي فهذا لا يوصل وحده إلى الموقع الإعرابي، بل يظل للفعل ومتعلقاته معان مختلفة هي التي تغير من الموقع الإعرابي وهي التي يفترض التنبه لها وتقسيمها بحسب معانيها، وكما نرى على النحو التالي:

- أقبل زيد إقبالا مفعول مطلق أكد وقوع الفعل
- أقبل زيد خوفا مفعول لأجله بيان سبب وقوع الفعل
- أقبل زيد صباحا مفعول فيه اسم للزمن وقع فيه الفعل
- أقبل زيد ممتثلا حال صيغة مشتقة بين هيئة صاحبه
- أقبل زيد والسيارة مفعول معه لأن السيارة لا تشارك في الفعل
- أقبل زيد وعمرو معطوف لصحة مشاركة ما قبل الواو في الحدث
- أقبل زيد وعمرو جالس جملة حالية لصحة وقوع ما بعد الواو جملة مستقلة ولأنها بينت هيئة الإقبال.

إن إعادة تناول الحقل النحوي للمبتدئين كالمنصوبات بطريقة أفقية سريعة للربط بين الأبواب وإقامة عملية الاستبدال التي تغير من المعنى النحوي من شأنه كشف نوع التعليق بسبب اختلاف المعنى السياقي واختلاف العلاقات بين المكونات النحوية، فإذا تغير معنى هذا المكون تغير معنى متعلقه وهذا هو النحو.

ولقد أشار عبد القاهر الجرجاني – رحمه الله – إلى عملية التعليق النحوي بقوله: " اعلم أن مما هو أصل في أن يدق النظر، ويغمض المسلك في توخي المعاني التي عرفت أن تتحد أجزاء الكلام، ويدخل بعضها في بعض، ويشتد ارتباط ثان منها بأول، وأن يحتاج في الجملة إلى أن تضعها في النفس وضعاً واحداً، وأن يكون حالك فيها حال الباني، يضع بيمينه هاهنا في حال ما يضع بيساره هناك. نعم وفي حال ما يبصر مكان ثالث ورابع يضعهما بعد الأولين[3].

3- استبدال القرينة اللغوية (العلامة الإعرابية):

من الاستبدال في الطريقة الأفقية الذي نكشف بواسطتها مدى تأثر معنى الموقع الإعرابي هو تغيير العلامة الإعرابية، وهذا يشير أيضا إلى دور العلامة في عملية التحليل فتغيير العلامة مع ثبات بناء الجملة يسفر عن معنى مختلف، ومنه نستفيد أن معنى الجملة يتأثر بالتغيير الصوري المحتمل أمثلته:

- من يكرمْني **أكرمْه**... بجزم الفعلين شرطية.

- من يكرمُني **أكرمُه** ... برفع الفعلين موصولة.

- من يكرمني؟ **أكرمْه**... برفع الأول وجزم الثاني استفهامية.

فاختلاف إعراب الفعلين إذا لم تكن قد وضعت العلامة مسبقا يكون طبقا للتقدير، أما (من) نفسها فهي في كل الأحوال مبتدأ، ولهذا الاستبدال مواضع عدة وهو ما يسمى تردد الموقع بين عدة وظائف نحوية، وقد اشتهر عن العلماء مثال (ما أحسن زيدا وما أحسن زيدٌ وما أحسنُ زيدٍ؟).

4- الاستبدال في المطابقة والمخالفة:

يشترط في التوابع أن تطابق متبوعها في العلامة والنوع والعدد والتعريف والتنكير، فإذا اختل شرط تحول الإعراب إلى وجوه أخرى، والتمثيل لمثل هذا الجانب يحوصل الفرق وينقشع اللبس.

أمثلة في مطابقة ما بعد الواو لما قبله ومخالفته:

- جاء زيد وعمرو معطوف عليه للمطابقة في العلامة التي أحدثت مشاركة في الحدث.

- جاء زيد وعمرا مفعول معه لعدم المطابقة في العلامة التي أحدثت مشاركة في الزمن.

- جاء زيد وعمرو في انتظاره جملة حالية لتحول تعليق عمرو بمكون نحوي آخر أقام معه جملة خبرية بينت هيئة زيد.

- جاء زيد وعمرو لاندري عنه شيئا جملة استئنافية لتحول تعليق عمرو بجملة جديدة لاعلاقة لها إعرابيا بما سبق.

ومن تحويل التعليق الأمثلة التالية:

- زيد الكريم مبتدأ-خبر

- هذا زيد الكريم مبتدأ-بدل-خبر

- هذا زيد الكريم ناجح مبتدأ-بدل-صفة-خبر

- هذا زيد الكريم ناجح أخوه مبتدأ- بدل-صفة-خبر-فاعل

إننا معنيون بكشف هندسة الجملة، ومن ثم إبراز تغيير الوظيفة النحوية أحيانا، ومعرفة ما الذي يجعل المكون النحوي تنتقل وظيفته من موقع إلى آخر، وهذا في النحو الدلالي لايكون إلا بالتوقف في نهاية الحقول النحوية عند المنهج الأفقي لمتشابه النحو ووضعها في قالب تركيبي واحد، فننوع صوره حسب ما تم دراسته لإزالة أحد أهم معوقات فهم النحو، وهو التشابه الصوري.

* جدول تعليق الانتماءات التركيبية للمكونات النحوية:

المعنى النحوي	الحكم	اسم عين	اسم	مصدر	اسم	جملة	شبه جملة	ظرف	تقديم	حذف	مضاف	معرفة	نكرة	المعنى الذي
المبتدأ	الرفع (والمرفوعات عمدة في بناء الجملة)	يأتي	يأتي	يأتي	يأتي	محكية		المتصرف	الأصل	يجوز ويجب في مواضع	يأتي	الأصل	مسوغة	مسند إليه
الخبر		كشبيه			الأصل	يأتي	يأتي		جوازا	جوازا ووجوبا		خلاف الأصل	الأصل	مسند
الفاعل		يأتي			يأتي	محكية		المتصرف		جائز ويجب في الأمر		يأتي		مسند إليه
نائب فاعل							يأتي			لا يجوز				مسند إليه
المفعول	النصب (المنصوبات فضلات على بناء الجملة)			يأتي					يأتي	يجوز				مفعولية (على)
م/مطلق				الأصه						يناب عنه	المبين	قليل	الأصل	**توكيد**
م/معه			يأتي	قليل	يأتي						أي نائي	يأتي		**مصاحبة**
م/فيه				نائب				الأصل				يأتي		ظرفية (في)
م/لأجله				مصدر					يأتي	إذا دل السياق		قليل	الأصل	عِلِيَّة(ال لام)
الحال				عدول	الأصل	يأتي		يأتي		قليل/كذا صاحبه		قليل	الأصل	ملابسة (في)
التمييز		يأتي		يأتي	قليل					إذا دل السياق	في العدد			تفسير (من)

- جدول التعليق النحوي (د.بشير المساري)

ب- التحويل والاستبدال عن طريق التقديم والتأخير، والحذف والذكر:

1- تحويل المواقع بالتقديم والتأخير والحذف والذكر وفروقها الدلالية:

أ- التقديم والتأخير بين المسند والمسند إليه.

1- بين الفعل والفاعل.

لقد كان علماء نحو العربية - رحمهم الله- على حق عندما قسموا الجملة إلى فعلية واسمية، ومنعوا تقديم الفاعل على الفعل حتى لا تتحول الجملة الفعلية إلى اسمية، غير أنهم لم يشرحوا الفرق الدلالي بين الجملتين نحو:

- حضر خالد.

- خالد حضر.

فقالوا فقط الأولى فعلية لأنها بدأت بفعل، والثانية اسمية لأنها بدأت باسم، وربما قالوا إن العرب تقدم الأهم على المهم، والواقع أنه قد يكون فرق كبير بين التركيبين قد لايفطن إليه الناس والنحو الدلالي معني بالتفريق بينها، كذلك فرق كبير بين اختلاف الرتبة بين المبتدأ والخبر نحو:

- محمد الناجح.

- الناجح محمد. (وسيأتي الحديث عن الاسمية).

فما هو مطلوب في تجديد النحو أن لا نتوقف عند تسمية وظيفة المكون النحوي ماذا يكون إعرابه تقدم أو تأخر، ففي تقديم ما حقه التأخير عدول عن الأصل، وكل عدول عن

الأصل –وهو كثير في النحو– لايكون إلا لغرض بلاغي، ولذلك فالجواز في النحو (وهو عدول) يريدون به الاتساع في التركيب مالم يترتب عليه لبس، والواقع أنه لايجوز تغيير بناء الجملة دلاليا؛ لأن المعنى قد ينعكس تماما حتى لو لم يتأثر به وظيفة الموقع نحويا، فإن بقيت الوظائف النحوية كما هي فقد يتغير المعنى العام تماما، كما سيأتي إن شاء الله.

والآن نفرق بين الجملة الفعلية والجملة الاسمية التي خبرها جملة فعلية.

إن تغيير الترتيب يكون لأغراض منها:

1– الاهتمام، مثال:

– المتسابق البدين فاز. فقدمنا الفاعل في المعنى فصار هو الذي يهمنا فوضعناه موضع المسند إليه ومعادِلُه البدين لا النحيف، أي (المتسابق البدين فاز لا النحيف).

أما قولنا:

– فاز المتسابق البدين. فالذي يهمنا هو الحدث المسند فقدمناه على فاعله ومعادله (فاز المتسابق البدين ولم يخسر).

ولذلك يقع النفي والاستفهام على المتقدم، فإذا تقدم الفعل كان الاستفهام أو النفي واقعا عليه، وإذا تقدم الفاعل في المعنى كان الاستفهام أو النفي واقعا عليه وهكذا الفضلة نقول:

– ما المتسابق البدين فاز بل النحيف، وقع النفي على الفاعل، وأثبتنا الحدث.

– ما فاز المتسابق البدين بل خسر، وقع النفي على الفعل وأثبتنا الفاعل.

ويكون من خُلف الكلام لو قلت/ما فاز المتسابق البدين بل النحيف/ لأنك نفيت الفعل وعطفت عليه الاسم، والأصح ما المتسابق البدين فاز بل النحيف.

ولذلك قال الله: (أأنت فعلت هذا بآلهتنا؟) السؤال واقع على الفاعل فقدمه قومه؛ لأن الفعل قد تم، ولو جاء /أفعلت أنت هذا بآلهتنا/ كان محالا لأنهم يسألون عن الحدث هل وقع أم لم يقع بعد أن وقع..كأن تريد أن تقول:

- أصلَّى خالد الصبح؟ فتعكس وتقول:

- أخالد صلى الصبح؟ فجوابه بل عمرو.

وقد ينصب النفي على الفضلة وإن تأخر كقوله تعالى: (وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاء وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَاعِبِينَ) [الأنبياء : 16] فالنفي واقع على الفضلة لا على الفعل، فنفى اللعب ولم ينف الفعل.

2- التهيئة والتشويق:

وقد يكون لتقديم المسند إليه تهيئة وتشويق لسماع (الحكم) الخبر.. أو تخويف، فإذا كان مما يحتمل تأخيره فهو تشويق، وإن كان مما لا يحتمل فهو تخويف.

فالأول أي التشويق مثل:

- ولدكم اليوم تفوق في المسابقة على زملائه، فلم يقل تفوق ولدكم فهو يريد تهيئة المتلقي لسماع الخبر الجيد ثم ألقاءه عليه.

ومن الثاني كأن يتصل محام لصاحب قضية هامة..ويقول

– القضية كسبناها .. والأوفق كسبنا القضية.. إلا إذا هو في شك من ذلك.

ويتضح هذا أكثر عند الفصل بين المسند والمسند إليه مثل:

– ولدكم في مسابقة مدرسة الثورة التي أقامتها صباح اليوم تفوق على زملائه.

– القضية التي نطق فيها القاضي بالحكم في المحكمة اليوم كسبناها.

ولو قدم الفعل (الخبر) في المثال الثاني ثم أتى بالتفاصيل لم يكن به بأس.

* من هنا ندرك أن التقديم والتأخير في الجملة الفعلية لا يبقى المعنى الدلالي كما هو كذلك المعنى النحوي الذي قرر العلماء أن تقديم الفاعل قد يحول الجملة الفعلية إلى اسمية.

* وندرك أن النفي والاستفهام قد لايقع على الجملة كاملا بل على المتقدم منها فقط فيتحتم أن يقال في الإعراب فعل منفي أو مبتدأ منفي، أو مفعول به منفي لأنه خص بالنفي.

*** الفرق الدلالي في التقديم والتأخير بين المبتدأ والخبر المعرفة:**

اختلف النحاة في الخبر المعرفة أيهما يكون المبتدأ .. فحق المبتدأ أن يكون معرفة وحق الخبر أن يكون نكرة، فإذا جاء الخبر معرفة هل يصح أن نجعله مبتدأ نحو: (زيد القادم)؟ لقد ذهب السيوطي إلى المعنى الإسنادي فقال أيهما السابق فهو المبتدأ؛ لأن المتكلم أراد الإخبار عنه بالثاني[4]، وهذا هو عين الصواب، فلا يصح دلاليا جعل المتأخر مبتدأ ففرق كبير بين تركيبين كل من الخبر فيهما نفس المبتدأ، نحو:

– زيد أخوك....و:

– أخوك زيد.

فالأولى تفيد زيد أخوك لا عدوك، أو لا غريب عنك، والثانية تفيد أخوك زيد لا عمرو.

وهذا جار على ألسنة الناس فإذا أراد شخص أن يؤنب المخاطب في شدته على أخيه فإنه يقول: (زيد أخوك) !!أي لماذا تعامله كعدو، وإذا أراد تأنيبه على اهتمامه بالآخرين وإهمال أخيه فإنه يقول! (أخوك زيد) أي لماذا تهتم بسواه؟.

إن مجيء الخبر معرفة يفيد القصر ويكون الثاني هو المقصور عليه ويجري مجرى المحصور ب(ما وإلا) فالمثالان بدرجة:

- ما زيد إلا أخوك..... ومعادله لا عدوك.

- ما أخوك إلا زيد.....ومعادله لا عمرو.

ومثلهما فيما ليس الخبر عين المبتدأ نحو:

- زيد السارق... بدرجة ما زيد إلا السارق لا القاتل.

- السارق زيد...بدرجة ما السارق إلا زيد لا عمرو.

وقد يكون لسياق المقام أو المقال توجيهات أخرى غير ما ذكر.

*** الفرق الدلالي في التقديم والتأخير بين ركني الجملة والفضلة:**

ويكون التركيب للقصر أيضا إذا تم تقديم ما حقه التأخير في فضلات الجملة الاسمية والفعلية هذا هو الأصل، حيث إن جريان الجملة العربية على أصل التركيب يكون لمجرد الإخبار فقط، أما إذا حدث لها تعديل عن نظام تركيبها فإنه يعد عدولا لغرض بلاغي كما سبق.

فالترتيب الأصل للجملتين الفعلية والاسمية على هذا النحو:

فعل+فاعل+فضلة يفيد مجرد الإخبار لخالي الذهن من الحكم

مبتدأ+خبر+فضلة يفيد مجرد الإخبار لخالي الذهن من الحكم

فإذا تغير الترتيب وقدم المفعول أو الحال أو أي فضلة أخرى على ركني الجملة أو على أحدهما، أو تقدم متعلق الفعل على الفعل والفاعل تغير المعنى وأصبحت معانيها للقصر ففرق بين:

1- أكرم محمدٌ خالدا وبين:

2- خالدا أكرم محمدٌ.

وفرق بين:

1- المفتاح في الحقيبة....و:

2- في الحقيبة المفتاح.

المثالان رقم (١) يفيدان مجرد الإخبار.

المثالان رقم (٢) يفيدان القصر ويجريانهما مجرى (ما وإلا) بعد إعادة ترتيب الجملة على الأصل أي:

1- ما أكرم زيد إلا خالدا. لا غير.

2- ما المفتاح إلا في الحقيبة. لا في غيرها.

لذلك قدم المفعول به على الفعل والفاعل في قول الله: (إِيَّاكَ نَعْبُدُ وإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ) [الفاتحة : 5] ليفيد القصر أي ما نعبد إلا إياك ولا نعبد أحدا سواك، ولو قال/ نعبدك ونستعين بك/ لجاز معه نعبدك ونعبد غيرك، ونستعين بك ونستعين بغيرك، ومثله (وإياي فارهبون) و(إياي فاتقون).

وفي متعلق الفعل فرق بين:

- توكلت على الله وبين:

- على الله توكلت.

فالأولى لا تمنع توكله أيضا على غير الله؛ لأن التركيب جار على الأصل أما الثانية فقد دل التقديم على قصر التوكل على الله لا غير.

ومنه جاء (..رَّبَّنَا عَلَيْكَ تَوَكَّلْنَا وَإِلَيْكَ أَنَبْنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ) [الممتحنة : 4] (إِنَّ إِلَيْنَا إِيَابَهُمْ * ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا حِسَابَهُمْ) [الغاشية : 25-26] قدم متعلق الفعل ولم يقل/ إن إيابهم إلينا وإن حسابهم علينا/.

في حين أن القواعد النحوية قد راعت فقط مبدأ الجواز والمنع، وأرادوا بالجواز أن المعنى النحوي لن يتغير فالمفعول مفعول تقدم أو تأخر، ولكن الأمر ليس كذلك في الدلالة .. فعلى النحو أن يضيف البعد الدلالي فإهمال هذا الجانب رسالة سلبية تفيد أنه لا قيمة للتقديم والحذف ومخالفة المتعلق متعلقه في العلامة أو التعريف أو التنكير، فربما قالوا يجوز الرفع على المحل والجر على اللفظ ولكن هل يجوز ذلك معنى؟!

*** الفروق الدلالية في العدول إلى الحذف بدل الذكر:**

الأصل أن تذكر جميع المكونات في التركيب النحوي، وهناك مواضع يجوز فيها نحويا الحذف، ولكن ليس الحذف والذكر على سواء في الدلالة، وإنما يعدل إلى الحذف لبعد دلالي وليس الحذف فقط لدلالة السياق عليه، كما نقول في الإعراب، فهذا نوع، وهناك مواضع يراد بالحذف التوسع ونمثل لذلك على النحو التالي:

* من ذلك حذف المفعول به:

ففرق بين:

- فُلان يأمر الحرس وينهى الموظفين. وبين:

- فُلان يأمر وينهى.

إن الفعل يأمر متعد يتعلق بفاعل ومفعول به، فقد ذكر المفعول في الجملة الأولى وحذف في الثانية جوازا، وإنما أريد بحذف المفعول التوسع، فقد أفاد أنه يأمر أي إنسان وينهى أي إنسان، وليس فقط الحرس والموظفين، فكان الحذف أفصح لأن فيه توسعا، واحتمالات تأويلية كثيرة.

ومنه قوله تعالى:

- (فَأَمَّا مَن أَعْطَى وَاتَّقَى) [الليل : 5] لم يقل: أعطى المال واتقى النار..مثلا. ليكون التقدير أعطى أي عطاء كان، من البسمة إلى الكلمة الطيبة وهلم جرا، وكذلك اتقى ستعني اتقى الله واتقى النار، واتقى الفضيحة في الآخرة..الخ

ومنه حذف الجملة:

قال تعالى: (وَإِذِ اسْتَسْقَى مُوسَى لِقَوْمِهِ فَقُلْنَا اضْرِب بِّعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْناً ..) [البقرة : 60].

الفاء في قوله فانفجرت ليست عاطفة للفعل على فعل الأمر اضرب، بل على فعل محذوف وهو ف(ضرب) لأن الانفجار جاء بعد الضرب أي: قلنا اضرب بعصاك الحجر

فضرب فانفجرت، لكن حذف الفعل وفاعله اقتضاه بعد عقائدي، فلو قال فضرب تنصيصا فانفجر لظن أن ضرب موسى للحجر بالعصا هو الذي فجر الماء، فالحذف أتاح التوسع في تقدير ملائم آخر غير فضرب، منها ف(أمر الله الحجر أن تنفجر فانفجرت). لأن الضرب مجرد سبب، والذي فجر هو الله لا موسى ولا العصا.

وقد يحذف حرف وقد يحذف كلام كثير أي جمل كثيرة وأحداث هامشية لا يحتاج ذكرها في السياق.

** وحوصلة الموضوع يلزم عند الإعراب أن يقال إذا كان الحذف للتوسع: (محذوف لضرب من التوسع، أي لغرض تعدد الدلالة واحتمالاتها).

المبحث الرابع: الإعراب بين المعيارية وتضافر القرائن

1- الإعراب المعياري القديم:

المراد بالإعراب المعياري ضبط النحو على معيار حاكم لكل الظواهر المنتمية، وهذا هو منهجية النحو الذي ندرسه الذي يشكو من صعوبته الدارسون، فمن أين جاءت الصعوبة؟

جاءت الصعوبة من تناقض القواعد أحيانا مع سياق المقام، نضرب لذلك أمثلة وقد سبق بعضها:

- قرينة العلامة الإعرابية:

تعد العلامة الإعرابية أم القرائن النحوية، هذا صحيح فنعرف بها موقع المكون النحوي من نصبه ورفعه وجره، لكن المشكلة أن غالب الحالات الإعرابية لا تظهر عليها العلامة بسبب

البناء ونحوه، لكنهم يفترضون وجودها في كل المواقع قياسا معياريا على الموقع التي تظهر عليه، مع أن العلامة دالة على الموقع فصارت الدالة تحتاج إلى دليل على وجودها، فعندما تغيب ويضيع الدال نفسه نذهب لنبحث عنه ونقول إنه موجود لولا أن مانعا منع من ظهوره هو كذا، فمثلا حق الفعل الماضي البناء على الفتح وحق الفاعل الرفع فإذا جاءت الجملة هكذا:

- أتى الفتى..

لا يوجد هاهنا علامات، لكن المعيارية افترضت وجود علامات بناء وإعراب غير ظاهرة فيقال: (أتى: فعل ماض مبني على فتحة مقدرة منع من ظهورها التعذر؛ لأنه فعل معتل الآخر، وهذا الإعراب أخذ قياسه من إعراب الصحيح نحو (كتب)، والفتى: فاعل مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة منع من ظهورها التعذر لأنه اسم مقصور، وهذا الإعراب أخذ قياسه أيضا من إعراب الصحيح نحو (زيدٌ) مع أن كليهما أي (أتى والفتى) مبنيان على سكون الآخر، ثم انظروا طول هذا القالب الإعرابي إنه يتكرر مع آلاف المواقع الإعرابية بنفس النمط فصار الدارس معنيا بتكرارها بشكل عبثي والبحث عن علامة كانت تدله على الموقع فصار هو يدل نفسه على موقعها وأين اختفت وما الذي منع من ظهورها؟ وفي هذا أصلا غش للعقل ورسائل تعليمية مغلوطة.

يقولون إن الفتى معرب لأن المثنى منه معرب فتيان وجمعه معرب فتيانٌ، وهذا أيضا من المعيارية والأقيسة غير العلمية بل هي إلى الفلسفية أقرب، قد يقال هذا أسلوب تعليمي يعرف الطالب أن الماضي حقه البناء على الفتح، وأن الفاعل حقه الرفع وأن الذي منع ظهورهما تغير الصيغة.

والجواب: نعم حقه في الاسم المعرب الذي تظهر عليه العلامة، أما المبني والمقصور والمعرب على الحكاية و..الخ فليس حقه لا رفع ولا بناء على الفتح .. فـ(أتى) فعل ماض مبني على السكون وليس الفتح أين الفتح؟ (الفتى) فاعل [بقرينة الإسناد] مبني على السكون ولا توجد علامة رفع لا ظاهرة ولا مقدرة غير أن المعيار النحوي جر نفسه قياسا مطردا على الظواهر المختلفة وهذا تهرب من تسمية الحالات كما هي، نعم ربما صح التقدير فيما يمكن ظهورها مثل:

– ما من أحدٍ في الدار. فنقول مجرور لفظا مرفوع محلا، لأن أصلها (ما أحدٌ في الدار) ومن زائدة للتوكيد.

مثال آخر:

– إعراب فعل الشرط:

جعل علماؤنا –رحمهم الله – الفعل المضارع المجزوم بعد أداة الشرط معيارا عاما للقوالب الإعرابية في جملة الشرط، فإذا تلا الأداة اسم قدروا لها فعل شرط محذوفا كما هو عند البصريين، وإذا جاء الفعل ماضيا جعلوه في محل جزم والماضي لا يجزم؟ فمثلا قول الله تعالى:

– (إِذَا السَّمَاء انشَقَّتْ) [الانشقاق : 1].

يقولون إذا اسم شرط غير جازم لما يستقبل من الزمان مبني على السكون في محل نصب مفعول فيه (وفعل الشرط محذوف دل عليه ما بعده، فهو على تقدير إذا انشقت السماء انشقت؟. "لأن أداة الشرط لا تدخل إلا على فعل ظاهر أو مقدر"(5).

ومن الفرضيات المعقدة تقدير البصريين وجود أن مضمرة بعد أدوات ناصبة مثل لام التعليل، ولام الجحود، وحتى، و أو، وبعد فاء السببية ..إلخ "وقد حمل ابن مضاء حملة عنيفة

على القول بأن المضارع منصوب بعد فاء السببية وواو المعية بأن مضمرة وجوبا كما قال البصريون وقال إنه تقدير لا دليل عليه ولا برهان، ويكفي أن يقال إن المضارع منصوب ينصب بعد الأدوات المارَّة جميعا تيسيرا وتبسيطا (6).

وقد سبق من مشاكل المعيارية أن يجعل المفعول فاعلا، بقاعدة أنه لابد لكل فعل من فاعل، مثل: (انكسر الزجاج) وقد ينوب عن الفاعل شبه جملة مثل: (نُظِرَ في الأمر) في الأمر: نائب فاعل مع أن الأمر منظور فيه لا ناظر، ولو أنهم استدركوا هاهنا إلى جانب المعيارية المعنى العام كان متصالحا أكثر مع المنطق، فيقال نائب في الإسناد مفعول في المعنى. ولذلك الدارس ينظر في محصلة الإعراب فكثيرا ما يجد أنه وعقله في واد والإعراب في واد، حتى وإن صار عبقريا في النحو فإنما هو قادر على التحليل المعياري، الذي يحدد المعاني النحوية ولكن مع قصور في المعاني الدلالية، وأحيانا تناقض، ولا يعني أن هذا هو الغالب قطعا بل هو استثناء؛ ولأنه استثناء من السهل استقلالها بإعراب خاص يوفق بين المعنيين النحوي والدلالي.

وكان قد قدم د/شوقي ضيف – رحمه الله – في منتصف القرن العشرين مقترحات إلى مجمع اللغة العربية لإلغاء العامل والإعراب التقديري وعلى المحل ..الخ يقول في ذلك :" ورأيت أن أعرض – تتمة لأعمال الأسلاف في تيسير النحو– دعوة ابن مضاء القرطبي في كتابه (الرد على النحاة) إلى إلغاء نظرية العامل في النحو وكل ما ترتب عليها من تقديرات وصياغات وأبواب وعلل وأقيسة وتمارين افتراضية (...) وقد أرسلت بها إلى مجمع اللغة العربية لدراستها فدرسها وأدخل عليها بعض التعديلات في مؤتمرة سنة 1945م (...) وكنت حين نشرت كتابا لابن مضاء القرطبي سنة 1947م ذكرت في مدخله مقترحات في تيسير النحو أقمتها على ثلاثة

أسس هي إعادة تنسيق أبواب النحو، وإلغاء الإعراب التقديري والمحل، وألا تعرب كلمة لا يفيد إعرابها شيئا [7] ثم يذكر أن تلك المقترحات لم تجد طريقها إلى النور.

على أنه كان ينقص الدكتور شوقي وجود القرائن الدالة الأخرى التي أول من بلور نظريتها الدكتور العلامة/ تمام حسان رحمه الله في كتابه الرائد اللغة العربية معناها ومبناها، ودعا بقوة إلى العدول عن المعيارية في كثير من المواضع والاستعاضة عنها بالقرائن.

❋ معيارية بعض القواعد العامة:

تقول القاعدة النحوية: بعد النكرات صفات وبعد المعارف أحوال .. ولكن هذه القاعدة منقوضة برأيي بنوع متعلق الفضلة ففرق بين:

- وجدت رجلا واقفا. وبين
- وجدت رجلا فقيرا.

فينبغي أن يكون (واقفا) حالا لأنها صفة منتقلة لا ثابتة فهل من صفة هذا الرجل أنه واقف؟ أم أنني رأيته حال كونه واقفا وحسب.

أما المثال الثاني فنعم تلك هي صفته وهو أنه فقير.

مثل آخر في الجملة:

- رأيت سفينة تغرق.
- رأيت سفينة ضخمة.

فقولنا (تغرق) لايمكن أن يكون من صفة هذه السفينة أنها تغرق بل رأيتها حال كونها تغرق فتغرق حال من السفينة.

أما ضخمة فهي صفة ثابتة لا تتحول وبالتالي فالصفات الحقيقية هي الصفات المشبهة باسم الفاعل وليس بقية المشتقات والجمل وأشباه الجمل. فهل قولنا:

- حضر طالب بالسيارة.

هل تكون بالسيارة شبه جملة صفة لطالب؟ وهل من صفاته أنه بالسيارة أم أنه الآن بالسيارة وبعد ذلك يتحول عنها؟.. طبعا هناك تخريجات ولكني من حيث الدلالة غير مطمئن لها.

ولقد ورد في كتاب سيبويه جواز جعل ما بعد النكرات أحوالا قال سيبويه رحمه الله:" مررت برجل قائما، إذا جعلت المرور به في حال قيام. وقد يجوز على هذا: فيها رجل قائما، وهو قول الخليل رحمه الله."[8] وهذا الكلام في غاية الأهمية وهو يحل هذا الإشكال وينتصر للدلالة أكثر من التعميم القاعدي غير المراعي لسياقات المقام ولنوع الفضلة ولم أجد مثالا كهذا في حدود بحثي إلا في كتاب سيبويه وهو ما يعني أن التحليل الإعرابي قد التزم توجيه الدلالة عند شيخ النحاة أكثر من القواعد المنحوتة، ثم حدث للنحو جمود من بعده وغلبته الأنماط المتوارثة.

- الإعراب في النحو الدلالي بتضافر القرائن:

إن العلامة الإعرابية لاتكفي وحدها لمعرفة الموقع، وليست هي الحاسمة في كل شيء، بل هي إن وجدت دالة على أن هذا الموقع على سبيل المثال منصوب لا مجرور ولا مرفوع، أي أنها تعين الدارس فقط على استبعاد المرفوعات والمجرورات، لكنها وسط المنصوبات علامة محايدة، فلا تقودك إلى أحد المنصوبات الستة عشرة، أو الأربعة والخمسين كما أوصلها بعضهم، فلاتدري عن طريق العلامة هل الموقع مفعول مطلق أو لأجله أو تمييز فكلها منصوبة..فبقيت عندنا فجوة كبيرة.

السؤال المهم والكبير؟؟؟ ما الذي يمكن أن يعين الدارس في النحو التعليمي على معرفة أي من المنصوبات الستة عشرة؟ الجواب القرينة الكبرى الخاصة بكل منصوب، التي لم تؤخذ في مناهج تأليف النحو كقرائن تحليل بل يتوصل إليها بالدربة الذاتية.. لذلك يحتاج الدارس لعمل ذاتي جبار أكثر حتى يستوعب الفروق.

ولأن علامة النصب على مستوى الباب الواحد تقول لك إن الموقع منصوب وحسب، فهي قرينة صغرى لكنها استمرت هي كل شيء في عملية الإعراب.

قد يقال كل منصوب له تعريف خاص به يميزه عن غيره، والجواب أولا- أن الحدود النحوية تشمل كل القرائن... مثل هذا التعريف للمفعول المطلق، أنه (مصدر منتصب فضلة سبقه فعل من جنسه أو من نوعه) لكن ما يأتي مصدرا كثير، وما يأتي منصوبا كثير، وما يأتي فضلة كثير..هناك قرينة واحدة كبرى لكل موقع إعرابي لايشاركه فيها موقع آخر (يجب ذكرها في الإعراب)، فمثلا المفعول المطلق قرينته الكبرى، أنه سبقه فعل من جنسه، والمفعول به قرينته الكبرى التعدية، والمفعول فيه قرينة الكبرى الظرفية، والحال قرينته الكبرى الاشتقاق والملابسة، والمفعول لأجله العلة، والتمييز التفسير الخ ولو لم يكن لكل موقع قرينة خاصة لما استقل بالإعراب وبها نفرق بين مواقع الفضلات التالية التي سبق شبيه لها:

أ- وجد محمد الماء منتشرا. حال.

ب- وجد محمد الدين منتشرا. مفعول ثان.

أ- أحببت الخير حبا. مفعول مطلق.

ب- فعلت هذا حبا. مفعول لأجله.

نشرح الفروق النحوية:

المثال الأول (أ) (منتشرا) حال منصوب بقرينة الصيغة وبيان الهيئة، لأن الحال لا يأتي إلا مشتقا مبينا لهيئة صاحبه، فهو جواب كيف؟ قد يلتبس بالمفعول به الذي قد يأتي مشتقا كالمثال الثاني، إلا أن الفعل (وجد) هنا متعلق بمادي غير قلبي فيتعدى إلى مفعول به واحد ويتم الكلام المفيد بقولك: (وجد محمد الماء) والمفعول به عمدة في المعنى فلا يكتفى بقولك (وجد محمد...) فلابد من مفعول به، فإذا زِيد عليه فالزائد فضلة فـ(منتشرا) إذن حال فضلة يمكن حذفه ولا يختل الكلام.

وليس الأمر كذلك في المثال الثاني (ب) فالفعل يتعدى إلى مفعولين لأنه متعلق بقلبي فالدين معنوي غير مادي، فوجوده كائن بالقلب ولا يتم الكلام مع الفعل القلبي إلا بمفعول به ثان، فلو قلت (وجد محمد الدين..) لم يتم الكلام وليس كقولك وجد محمد الماء، فلابد من تمام المعنى وهي (منتشرا) مثل (رأيت الله...) لايستقيم حتى تقول رحيما مثلا، وسيعرف الدارس الفعل القلبي وغير القلبي من المعنى الدلالي للسياق.

والآن نفرق بالقرائن بين إعراب التالي:

1- أهلا.

2- فعلا.

الأول لو قلنا إنه مفعول مطلق فـ،(أهلا) اسم ذات والمصدر معنى، ولو قلنا مفعول لأجله لايستقيم جئت لأجل أهلا، وليس ظرف زمان ولامكان فيكون مفعولا فيه، ولا ليس حالا لأن حق الحال أن يكون مشتقا، وليس تمييزا لأن المميز لا يحذف إلا بسياق.

إذن هل يصلح أن يكون معناه: (أتيتَ أهلا..أو أتيت أناسا أهلا لك) وأتيت فعل متعد؟ الجواب.نعم موافق لدلالة السياق فهو إذن مفعول به.. أو صفة لمفعول به فالمعنى يتحملهما كما سبق.

والثاني بنفس الطريقة سوف نخلص إلى أنه مفعول مطلق، إذ يصح أن يكون مؤكدا للفعل فعلت هذا فعلا، ولا يستقيم له معنى آخر، وقد يكون الإعراب مشتركا بين وظيفتين وأكثر، وهذا أيضا بحسب صحة قرائن التعليق لهما في الموقع الواحد مثل قوله تعالى: (.. اِئْتِيَا طَوْعاً أَوْ كَرْهاً) [فصلت : 11].

انظر كيف شرحنا المنصوبات بالقرائن الدالة في نحو صفحتين، وهذا عند الشرح أما عند الإعراب نقول أهلا: مفعول به بقرينة التعدية منصوب بالفتحة؛ لأن التعدية هي القرينة الأولى الحاسمة، والطالب عندما يستدعى له بقية القرائن يدرك الفروق ولن يطول التباس النحو عليه بل سيفهمه سريعا.

- **إعراب الأسماء المبنية عن طريق تضافر القرائن:**

يتكلم المعربون عن وظائف المبنيات من فاعلية أو مفعولية دون أن يقولوا كيف توصلوا إليها، حيث تركوا هذا للخبرة الشخصية، ومن لا خبرة لديه سينتظر طويلا حتى تتكون لديه هذه الخبرة، ولو دخلت القرائن الأخرى في الإعراب لربما خرج الدارس بقدرة أسرع على تحليل صور التركيب.

أمثلة ذلك (كيف نعرب ما بين القوسين؟).

١- تشفيني (قل هو الله أحد): فاعل بقرينة الإسناد، أي بقرينة إسناد الفعل إليها.

٢- ضربَتْ هذا (هذه): فاعل بقرينة الإسناد وقرينة (مطابقة) الفعل للفاعل.

٣- كلم هذا (موسى) مفعول به بقرينة التعدية و(قرينة الرتبة) لأن المواقع إذا لم تدل عليها أي قرينة يلزم العودة إلى الترتيب لئلا يحدث اللبس.

٤- أكل الحلوى (سلوى): فاعل بقرينة الإسناد و(القرينة العقلية) لأن سلوى آكلة لا مأكولة.

٥- جالس زيدا (هؤلاءِ): فاعل بقرينة نصب زيد على التعدية، فيكون الفاعل هو هؤلاء.

٦- جاء (يجري): مصطفى إلى حظه جملة حال مقدمة من مصطفى بقرينة الملابسة (بيان الهيئة).

٧- على الله (توكلي): مبتدأ مؤخر بقرينة الإسناد و(قرينة الصيغة) لأن المبتدأ يكون اسما لا حرف جر.

٨- على الله (توكلت): فعل وفاعل بقرينة الإسناد و(قرينة الصيغة) لأن الجملة الفعلية تبدأ بفعل لا بحرف جر.

كل ما سبق من المواقع المراد إعرابها لاتوجد فيها العلامة الإعرابية، لكننا اهتدينا إليها بقرائن لفظية ومعنوية أخرى.

ولقد تنبه علماء النحو رحمهم الله إلى أهمية ودور القرائن الأخرى، وجعلوها دالة على الإعراب بل ألغوا دور العلامة إذا كان ثم قرينة أقوى منها مثل القرينة العقلية في قولهم: (خرق الثوبُ المسمار) وقالوا: المسمار فاعل وإن جاء منصوبا لاستحالة أن يكون الثوب خارقا للمسمار لا مخروقا، ومنه ندرك أهمية تعلم وتدريس بقية القرائن الإعرابية ووجودها في التحليل الإعرابي، لإزالة جزءا كبيرا من غموض النحو.

على أن البعض سيقول إن في هذا تعقيدا لا تبسيطا والجواب: إن إيراد القرائن لفهم المواقع خير من الرجم بالغيب الذي لايوصل إليها وخيرٌ من ترك الدارس فريسة للمتاهات

الظنية، وإذا قيل إن القرائن مفهومة من السياق فما الحاجة إلى ذكرها في الإعراب؟ نقول والعلامة حينما تكون في الإعراب ما الحاجة لذكرها بل ما الحاجة لافتراضها وتكلف ذكرها أحيانا وهي غير موجودة؟، ثم إن المراد التدريب عليها أكثر من تكرارها إذا كان الدارس على مستوى متقدم من الاستيعاب.

المبحث الخامس:جدلية العامل وتعقيداته

- **جدلية العامل في النحو الدلالي (كلام في غاية العلمية والأهمية):**

لا ريب أن اختلاف الإعراب هو خلاصة المعاني النحوية، ولم يكن ابن مضاء أحمد بن عبد الرحمن في القرن السادس الهجري (512-592هـ) في كتابه (الرد على النحاة)، ولا إبراهيم مصطفى في كتابه (إحياء النحو) من المعاصرين على حق حين قالوا إن الحركات إنما هي لطلب الخفة في الكلام، ونحو ذلك، فكلام العرب والقرآن الكريم معرب وحركاته مسببه.

ولكن السؤال المهم ما الذي يجلب الحركات؟ هل هي العوامل اللفظية والمعنوية، أم هي الوظيفة النحوية للموقع؟ .فمثلا قولنا:

- جاء خالد. هل خالد مرفوع بالفعل أم بمعنى الفاعلية؟ ونحو:

- كلمت زيدا ..هل زيدا مفعول به بالفعل أم بمعنى المفعولية؟

لقد ذهب الدكتور / تمام حسان رحمه الله إلى أن سبب تغير الحالات الإعرابية هي المعاني النحوية التي توضحها القرائن[9]، فالفعل يأتي بعده أنواع من المرفوعات وأنواع من المنصوبات وقد يكون صيغته واحدة ولكن المعاني مختلفة، وليس مثل حروف النصب مثلا إذا

دخلت على الفعل المضارع نصبته مباشرة، ولذلك سماها قرينة الأداة، لكن الفعل وشبه الفعل غير الأدوات، وسوف استعين باستقراءاتي الخاصة لتوضيح هذا الرأي وعلى النحو التالي:

أولا: نحن نقول:

- جاء زيد. والكلام تام فإذا أردنا إضافة فضلة قلنا:

- جاء زيد راكبا.

- جاء زيد صباحا.

- جاء زيد حبا فيك.

فالفعل لم يقاض المنصوبات بل جيء بها حسب الحاجة، فإذن الحال منصوب على الحالية، والمفعول فيه منصوب على الظرفية، والمفعول لأجله منصوب على السببية، وليست منصوبة بالفعل..علما أنها والفاعل تحتاج إلى حدث أي حدث لتقييده، لكنه لا يحتاج هو إليها [عدا الفعل المتعدي هو الذي يقاضي المفعول به] والدليل عمله في الأمثلة بدون وجودها، وقد يرفع الفاعل وقد تنصب المنصوبات في جمل ليس فيها فعل، فالفاعل نحو:

- أقائم الزيدان؟ الزيدان فاعل سد مسد الخبر، فالفاعل مرفوع على الفاعلية بقرينة الإسناد، مثلما أن الذي رفع المبتدأ الابتدائية بقرينة الإسناد وعندما أقول: (أمنطلق زيد)؟ أربط الإعراب بالمعنى وأدرك أن زيدا قد أحدث الانطلاق، فهو فاعل بالفاعلية التي أحدثها، وليس بالفعل.

والمنصوبات قد تنصب في جمل ليس فيها فعل نحو:

- محمد في الكلية حبا في التعليم.

- السفر غدا، (غدا) مفعول فيه منصوب بالفتحة وقع موقع الخبر.

- لله دره فارسا.

وغيرها كثير من المواقع .. فحبا وغدا وفارسا، نصبت بلا فعل.

ثانيا- النحويون أنفسهم قد عللوا بعض الحالات الإعرابية بالوظيفة النحوية وليس بالفعل، فقالوا (منصوب على الاختصاص، منصوب على الإغراء، منصوب على التحذير)، تحاشيا من تأويل الفعل الذي هو هنا محذوف وجوبا؛ لأن صاحب الإغراء أو التحذير لم يرد ذكر الفعل وإلا لقال الزم أخاك في الإغراء ولكنه قال (أخاك) وفيه معنى أكثر من الفعل، أي احفظه راقبه علمه ..الخ ولو كان منصوبا بفعل مخصوص لأورده.

ثالثا- لو كان لابد لكل فعل من فاعل لوجب أن يكون للأفعال الناقصة فاعل ففيها الحدث والزمن كأي فعل (كان زيد واقفا) ونحن نقول (طالما وقلما) ولا فاعل لها نقول: (طالما نجح المجد) المجد فاعل (نجح) ولا فاعل (لطالما).

كذلك لو أنه لابد لكل حدث من محدث في المعاني النحوية، لكانت المشتقات كلها متضمنة الحدث لكنها لا تتطلب دائما فاعلا كما هو معروف، إذن لابد لكل فاعل من حدث، وليس لابد لكل فعل أو حدث من فاعل، وعليه فالفاعل مرفوع بالفاعلية لا بالفعل.

رابعا- لا يوجد للمبتدأ ولا الخبر ولا الفعل المضارع المرفوع عامل بل المبتدأ مرفوع على الابتدائية والخبر على الخبرية وكذلك الفعل المضارع المجرد مما يشير إلى أن الفعل (العامل) صناعة فرضية أكثر منه حقيقة تلازمية.

لماذا الأفضل إيعاز الحالة الإعرابية إلى المعنى النحوي بدل العامل؟

إن افتراض العامل قد جر نفسه كمعيار ضابط على كل فاعل، وعلى كل منصوب فضلة، فذهب النحويون يبحثون عن الفعل المقدر لكي يوجهوا علة الرفع أو النصب حتى في تلك التي لا فعل لها مخصوص، فتركوا جدلا في أبواب مثل التنازع، والاشتغال، والإغراء، والتحذير، والاختصاص، والشرط الذي تلاه اسم..الخ فجعلوا يقولون في نحو: (والسماءَ رفعها للأنام) أي: بنى السماء رفعها، أو هي منصوب بفعل دل عليه ما بعده، فهل الله أراد هذا؟ إنها منصوب على المفعولية وحسب، حيث إن متعلقها أفعال كثيرة صالحة، مثل: اذكر السماء، انظر السماء، بنى السماء، زين السماء..الخ وهذا أبلغ لأن فيه توسعا دلاليا ولا يحتاج إلى ذكرها المعرب؛ لأنها لا تحد بمعنى معين فيكفي أن يقول: منصوب على المفعولية، وفي الشرط يقولون في نحو: (وإن امرؤ من المشركين استجارك..) أي: إن استجارك امرؤ من المشركين استجارك، فهل حقا الآية تتحمل هذا المعنى، أم المعيار النحوي هو الذي أوجبه؟

وفي التنازع نحو: (كلم وضرب زيد خالدا)، بنظرية العامل لابد للفعل الأول من فاعل ولا بد للفعل الثاني من فاعل، ولا بد لهما أيضا من منصوبين اثنين، وكان يكفي أن يقال (زيد) مرفوع بالفاعلية بقرينة الإسناد و(خالدا) منصوب بالمفعولية بقرينة التعدية.

- **التحليل الإعرابي على ضوء العامل المعنوي:**

سبق أن أوضحت فيما سبق أن معنى المكون النحوي في الجملة هو وراء الرفع أو النصب أو الجر، وليس الفعل أو شبهه، قال الزمخشري: رحمه الله" لا يكون الاسم مجرورا إلا بالإضافة

وهي المقتضية للجر، كما أن الفاعلية والمفعولية هما المقتضيان للرفع والنصب."[10] وإلى هذا ذهب غير واحد من النحاة.

وهذا يقودنا إلى إدراك أن المنصوبات (الفضلات) هي قيود للحدث (الفعل)، فقد أضيفت إليه لافتقار السياق إلى واحد منها أو أكثر، لتخصيصه، وليست هي مفتقرة إليه أي الحدث (ما أسموه بالعامل) والدليل أننا نجد الفضلات في جملة اسمية كما سبق نحو: (لله دره فارسا). فهي أي الفضلات إضافات لبيان إما على من وقع الفعل فالمنصوب (مفعول به) .. أو أين وقع أو متى وقع الفعل فالمنصوب (مفعول فيه)،أو لماذا وقع فالمنصوب (مفعول لأجله)،أو كيف وقع فالمنصوب (حال)..الخ.

إذن هذه الفضلات هي قيود إخبارية على الفعل لجمل استخبارية، فالملقي يفترض أن المتلقي يحتاج لمزيد من توضيح متعلقات الحدث كيف وقع أو متى وقع؟..الخ فيوردها مقيدة للحدث في سياق الكلام.

ولو أُخذ بهذا الضرب من التوجيه الدلالي بين الإخبار والاستخبار لسهل التحليل النحوي في هذا الحقل كثيرا..نمثل لذلك بأسئلة افتراضية على النحو التالي:

- أكرم محمد خالدا.... خالدا: مفعول به لأنه جواب لسؤال من أكرم محمد؟..
- قطع محمد شجرة....شجرة: مفعول به لأنه جواب لسؤال ما قطع زيد؟ ما لغير العاقل.
- حضر محمد حبا فيك....حبا: مفعول له، جواب لسؤال لماذا حضر محمد؟
- جاء محمد صباحا.... صباحا: ظرف زمان، جواب لسؤال متى جاء محمد؟
- جلس محمد أمامك....أمام: ظرف مكان، جواب لسؤال أين جلس محمد؟

- عاد محمد منتصرا....منتصرا: حال، جواب لسؤال كيف عاد محمد؟

- اشترى محمد عشرين كتابا ....كتابا: تمييز، جواب لسؤال اشترى محمد عشرين ماذا؟

- عبدنا المدينة طرقا... طرقا تمييز: جواب لسؤال ماذا عبدنا المدينة؟

- امتلأ القلب حبا....حبا: تمييز جواب لسؤال ماذا امتلأ القلب؟

ويستثنى من الإخبار المفعول المطلق فهو جواب لجملة منفية لأن التوكيد يأتي لمن يشك في الخبر أو ينفيه فقولنا:

- كلمت محمدا تكليما. جواب لجملة ما كلمت محمدا!

وسنعرف الموقع الإعرابي من خلال جوابه على أي من الأسئلة الافتراضية السابقة.

** ثم إن الوضع سينعكس في إعراب أسماء الاستفهام، فيكون إعراب جمل الاستخبار هو إعراب جمل الإخبار، أي إن إعراب اسم الاستفهام هو نفس إعراب المستفهم عنه في الجواب، وهو ما يشير إلى علاقة الاستبدال بين جواب الأسئلة الافتراضية السابقة والأسئلة الحقيقية، وفهم هذا سيزيح عن الدارس إحدى معضلات النحو وهي إعراب أسماء الاستفهام وذلك على نحو الجدول التالي:

السؤال	الجواب	الموقع الإعرابي للمسؤول عنه في الجواب	الموقع الإعرابي للسؤال
- ما اسمك؟	اسمي زيد	زيد: في الجواب خبر	إذن ما: في السؤال خبر مقدم
- ما صنعت؟	صنعت سيارة	سيارة: في الجواب مفعول به	إذن ما: في السؤال : مفعول به مقدم.

– كيف جئت	جئت راكبا	راكبا: في الجواب حال	إذن كيف في السؤال حال مقدم
– من أنت؟	أنا صديقك	صديقك: في الجواب خبر	إذن من: في السؤال خبر مقدم
– من كلمت؟	كلمت زيدا	زيدا: في الجواب مفعول به	إذن من: في السؤال مفعول به مقدم
– أين أنت؟	أنا في السوق	في السوق: في الجواب خبر	إذن أين: في السؤال خبر مقدم
– أين تجلس؟	أجلس يمينك	يمين: في الجواب ظرف مكان	إذن أين: في السؤال ظرف مكان.
– متى حضرت؟	حضرت صباحا	صباحا: في الجواب مفعول فيه	إذن متى: في السؤال مفعول فيه ظرف زمان
– كم مالك؟	مالي ألف	ألف في الجواب خبر	إذن، كم: في السؤال خبر مقدم.
– في كم حضرت؟	في عشرين فردا	عشرين: في الجواب مجرور	إذن كم: في السؤال مجرور.
– ماذا عندك؟	عندي خير	خير: في الجواب مبتدأ	إذن ماذا: في السؤال مبتدأ

.....إلخ

وهكذا في بقية أساليب الاستفهام... ويستثنى ما يتحول فيه المبتدأ إلى فاعل في الجواب نحو:

– من جاء؟ الجواب: جاء زيد..هاهنا لا يقال إن (من) فاعل لأن الفاعل لا يتقدم على فعله بل هو مبتدأ مثل زيد حضر.

الخاتمة والنتائج:

مما سبق نخلص إلى النتائج التالية:

أولا- يأتي النحو الدلالي في مقابل النحو المعياري، فالذي يتحتم فيه أن تكون الدلالة مرتكز التحليل الإعرابي وليس ضابط معيار القواعد الحدية، بل يكون للدلالة السلطان في ترتيب أبجديات الإعراب وتوصيفه، فتركز على الدلالة النحوية والدلالة العامة، فلا يكفي أن يكون الفاعل مثلا فاعلا في الإسناد بل يدخل حقيقة الفاعلية أو المفعولية على الواقع فنحو: (انكسر الزجاج) فالزجاج: مفعول به في المعنى فاعل في الإسناد، ونحو:(ما ضرب زيد عمرا) نسميه فاعل الفعل المنفي؛ لأنه لم يضرب في الواقع.

ثانيا- يعاد النظر في تقسيم الكلمة دلاليا طبقا للحدود النحوية وليس بناء على ضابط معياري، مثل قولهم إن الاسم ما صح دخول حروف الجر عليه، أو صح الإسناد إليه، بل الاسم (ما دل على مسمى معين) فخرج بذلك الصفات، فالصفات صفات والأسماء أسماء، ويخرج ما هو ضمير عائد على الاسم وهي ضمائر الشخص والإشارة والموصولة، فهذه أدخلوها تحت تقسيم الاسم وإنما هي ضمائر كما ذهب إلى ذلك د. تمام حسان في كتابه اللغة العربية معناها ومبناها ..الخ ضف إلى ذلك قصر مسمى الظرف على ما لا يتعدى الظرفية إلى غيرها، وتكون الظروف تقسيما خاصا.

كذلك يستدرك في تقسم الفعل تقسيمه بحسب زمن السياق، وليس بحسب زمن الصيغة الصرفية المجردة وحسب، فزمن الصيغة زمن محايد حيث يتغير في السياق فمن الماضي مثلا المنقطع، والمستمر، والمحول إلى المستقبل ..الخ فقولنا مثلا: (وكان الله غفورا رحيما) لا

يكتفى بالقول إن (كان) فعل ماض ناقص بل فعل ماض مستمر توفيقا بين المعنى النحوي للفعل والمعنى السياقي، وإلا سيعني أن الله كان غفورا رحيما ثم لم يعد كذلك.

ثالثا- لا نحتاج في النحو الدلالي أن نفترض علامة لما لا يظهر عليه العلامة كالمبنيات والجمل حيث لا نستفيد من تقديرها، ولكن يكتفى بالدلالة النحوية للموقع تحاشيا لتكرار أنماط غير مدركة وتعقيد طلاب العلم بها، فيقال فاعل مبني وانتهى، فلاوجود للعلامة والأجدر هنا الانشغال بتضافر القرائن الأخرى التي دلت على الوظيفة النحوية للموقع بعد غياب قرينة العلامة.

ومن أمثلة الظواهر المعيارية افتراض جزم فعل الشرط وجوابه إذا لم يكونا فعلا مضارعا، فهنا يكفي أن يقال والفعل الماضي فعل الشرط، كما لا حاجة إلى تقدير فعل الشرط في نحو قوله تعالى: (إذا السماء انشقت) فلا يقال إنه على تقدير إذا انشقت السماء انشقت استجابة لمعيار تم وضعه ليعم كل الظواهر وإن اختلفت صورها وأشكالها، ولعل رأي الكوفيين هاهنا أقرب للصواب.

رابعا- في النحو الدلالي يتم التركيز على معاني الفاعلية والمفعولية والإضافة أكثر من العامل الذي هو قرينة إعرابية وحسب، ونعني بذلك عامل الفاعلية والمفعولية تحديدا وهو(الفعل وشبهه) فقد يرفع الفاعل أو ينصب المفعول بلا فعل مثل (محمد في الدار جالسا) فيكفي أن يقال إن (جالسا): منصوب على الحالية، أي أن الناصب له هو معناه النحوي و(زيد ممسك كتابا) (كتابا): منصوب على المفعولية، إذ إن دراسة العامل باب كبير من فعل وشبه الفعل وفيه تكلف، فما هو أجدى هو التركيز على فهم المعنى النحوي للموقع بتضافر القرائن، والعامل قرينة لا أكثر فلا يضخم فوق ما يجب.

خامسا- يهتم النحو الدلالي حين يحدث تقارب شديد بين معنى نحوي وآخر باستدعاء القرائن الفارقة، فإذا اشترك المفعول المطلق كمثال والمفعول له في أن كليهما منصوب، وجامد، وفضلة، فإن المفعول المطلق يتميز أنه يؤكد فعله ولابد أن يسبق بفعل من جنسه أو من معناه، وأن المفعول له مصدر شعوري يبين سبب وقوع الفعل ويكون هذا منهجا ثابتا.

سادسا- يقوم النحو الدلالي بجدولة التعلق النحوي ما هو الطرف النحوي الذي يكمل مع هذا الموقع دلالة نحوية؟ وما هي شروط هذا التعلق؟، وما الذي يحدث من تحول في المعنى عند حدوث الاستبدال الصيغي؟ ففرق مثلا بين تعلق الفعل مع منصوبة في مثل : (قطعت ساعة في العمل) و(سرت ساعة للعمل) فالفعل قطع [يقع على] بينما الفعل سار [يقع في] ف(ساعة) الأولى مفعول به، والثانية مفعول فيه لاختلاف معنى المتعلق.

سابعا- النحو الدلالي يركز أيضا على قولبة الأبواب ودلالتها، انطلاقا من خصائص الجملة النحوية لكل باب من تقديم وتأخير، وحذف وذكر، ومطابقة ومخالفة ..الخ بين المتعلقين النحويين، وبما من شأنه أن يجيب على سؤال موقف القاعدة النحوية من التقديم هنا أو منعه كمثال، وما في ذلك من قيم دلالية مختلفة وبشكل خفيف، إذ إن كل عدول عن أصل إنما يكون لغرض دلالي من المهم معرفته ولا يدرس ذلك فقط من باب الجواز والمنع، فوجود الغايات من شأنه تهديف النحو ومجرد التحليل ينزع عن النحو روحه المتمثل في الجمال والأسلوب.

ثامنا- يعمد النحو الدلالي إلى التفريق بين الموقع نفسه جامدا ومشتقا صريحا ومؤولا متصلا باللواصق وغير متصل على مستوى الدلالة النحوية والدلالة العامة، وبصورة مبسطة، وبالتالي يترك مجالا للتفريق بين حروف المعاني كاللامات والفاءات..الخ في جداول موجزة.

تاسعا- يتوخى النحو الدلالي الدقة في منهجية التأليف من حيث التدرج وعدم الحشو والاستطراد ويتوخى الدقة في منهجية الإعراب في التركيز على الدلالة أكثر من المعيار.

عاشرا- يهدف النحو الدلالي إلى تحرير بعض المصطلحات من المشترك اللفظي وتخليصه من الترف الفلسفي أحيانا، ولزوم مالا يلزم من تعديد شروط يمكن ضغطها بحد نحوي جامع مانع.

أحد عشر- يهدف النحو الدلالي إلى بلورة ما توصل إليه العالم العربي الكبير تمام حسان في كتابه (اللغة العربية معناها ومبناها) من نتائج دراسة رزينة حول بعض الاختلالات المنهجية والاصطلاحية والدلالية في كتاب ينقل النظرية المجردة إلى واقع عملي علمي بقدر ما تمدنا العناية الإلهية وسط ظروف مائجة من تسهيلات وتذليل للصعوبات.

أخيرا ليس في مسمى النحو الدلالي المزمع إخراجه بتوفيق من الله بعد عرضه على أولي التخصص أي تغيير لأسماء المواقع وعلاماتها، والعلامة وضبط الكلام المعرب غاية أولى لكنه ليس الوحيد فلابد من الدلالة ومنهجيتها، وكل ما هنالك أنه يهدف إلى إخراج النحو بحلة جمالية دلالية ومنهجية وفنية مختلفة ومبسطة تهدف إلى خدمة النحو وتذليل مقاده لطالب العلم.

الهوامش:

(1) سيبويه، الكتاب تحقيق : عبد السلام محمد هارون، دار الجيل. بيروت، 1 /25.

(2) أبو البقاء محب الدين عبدالله، اللباب في علل البناء والإعراب تحقيق : غازي مختار طليمات، دار الفكر ، دمشق ط1 ، 1995م 55/1

(3) الجرجاني، عبد القاهر ، دلائل الإعجاز، تحقيق: عبد الحميد هنداوي – دار الكتب العلمية بيروت 93.

(4) ينظر: السيوطي، جلال الدين، الأشباه والنظائر ينظر الأشباه والنظائر في النحو، دار الكتب العلمية، ط1، 1411هـ-1990 . 2/ 283 وقال نقله ابن هشام في (تذكرته).

(5) حسن، عباس، النحو الوافي ، دار المعارف ط15، 4/442.

(6) ينظر : ضيف، شوقي، تيسير النحو التعليمي قديما وحديثا – دار المعارف – ط2، 82.

(7) المصدر السابق 4-5.

يقولون إن الإعراب التقديري أو على المحل يفيد في فهم إعراب التابع مثل (هؤلاء الفضلاء صادقون) فالفضلاء مرفوعة لأن المبتدأ مرفوع، والصحيح أن الفضلاء مرفوع لأنه كان حق المبتدأ الرفع، وليس لأنه مرفوع في المبني، فالمبني مبني.

(8) الكتاب 2/20.

(9) ينظر: حسان، تمام، اللغة العربية معناها ومبناها ،عالم الكتب، القاهرة- ط5 1427هـ-2006م 191.

(10)الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر، المفصل في صنعة الإعراب، تحقيق : د. علي بو ملحم، دار ومكتبة الهلال – بيروت – ط1 ، 1993م ،113.

قائمة المصادر:

1. الجرجاني، عبد القاهر ، دلائل الإعجاز، تحقيق: عبد الحميد هنداوي ، دار الكتب العلمية بيروت.
2. حسان، تمام، اللغة العربية معناها ومبناها، عالم الكتب، القاهرة، ط5 1427هـ-2006م.
3. حسن، عباس ، النحو الوافي، دار المعارف الطبعة، ط15.
4. الزمخشري، محمود بن عمر ، المفصل في صنعة الإعراب، تحقيق : د.علي بو ملحم.دار ومكتبة الهلال، بيروت، ط1 ، 1993م.
5. سيبويه، عثمان بن قنبر، الكتاب، تحقيق : عبد السلام محمد هارون، دار الجيل.بيروت.

6. السيوطي، جلال الدين، الأشباه والنظائر في النحو، دار الكتب العلمية،ط1،1411هـ-1990.
7. ضيف، شوقي ، تيسير النحو التعليمي قديما وحديثا، دار المعارف،ط2.
8. العكبري، عبد الله بن الحسين بن عبد الله البغدادي، اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق: غازي مختار طليمات، دار الفكر دمشق، ط1، 1995م.